الأمم المتحدة A/C.1/53/PV.11

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ١١
الثلاثاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد مرنييه . . . . . (بلجيكا)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد لابتسيناك (بيلاروس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البنود من ٦٣ إلى ٧٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

السيد صليبا (مالطة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب في البداية عن مدى سرورنا لانتخاب السفير مرنييه لرئاسة هذه اللجنة الهامة. إن ما يتحلى به من خبرة ومعرفة واسعتين سيشجعنا بالتأكيد على إنجاز أعمالنا بنجاح. ونتوجه ايضا بتهانئنا إلى أعضاء المكتب الآخرين.

فيما نجري تقييما للتقدم المحرز في السنوات الأخيرة بشأن البنود المدرجة في جدول أعمالنا، يمكننا القول إنه اتخذت خطوات هامة إلى الأمام. فقد حلّت الثقة والائتمان بين عدوين سابقين محل العداوة والحقد اللذين هيمنا على السياسة العالمية قرابة نصف قرن. وإن استمرار بذلهما الجهود من أجل تعزيز التعاون بينهما في مجال الأمن الدولي والإقليمي، كما ورد في بيان المبادئ المشترك الذي أصدراه مؤخرا، لهو موضع ترحيب بالغ. ومع ذلك، نشارك الآخرين في الدعوة العاجلة الموجهة إلى الاتحاد الروسي للتصديق في أقرب وقت ممكن على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت ٢)، للتمكين من بدء المفاوضات واختتامها بشأن إبرام معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت ٣).

وإن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى واعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتوقيع عليها هما خطوتان رئيسيتان أخريان نحو إنشاء نظام ثابت وذي مصداقية لعدم الانتشار. وإن تصديق دولتين حائزتين للأسلحة النووية على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يبعث إشارة تبشر بالخير. ونحن نرحب بالتزامهما بالتقيد بأحكام تلك المعاهدة، ونحث بقية الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي يمكنها أن تحوز أسلحة نووية على أن تحذو حذوهما.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-86135
9886135

إن تعزيز المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية والمبادرة الأخيرة بإنشاء منطقة أخرى خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى هما خطوتان ملموستان وهامتان نحو تعزيز نظام عدم الانتشار. ويجب أن نواصل تعزيز الثقة اللازمة فيما بين الدول للتمكين من إنشاء هذه المناطق في مناطق أخرى، مثل جنوب آسيا والشرق الأوسط.

ومما يدعو إلى التشجيع أيضا أنه تم التوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق في مؤتمر نزع السلاح هذا العام بشأن تمكين البدء بإجراء مفاوضات تتعلق بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وإن الإبرام المبكّر لهذه المعاهدة من شأنه أن يزيد بالتأكيد من أهمية نظام عدم الانتشار وجدول أعمال نزع السلاح النووي. ومما يدعو إلى التشجيع أيضا إنشاء لجنة مخصصة لبحث ضمانات أمنية سلبية. وما فتئت بلادي ترى أنه يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمارس ضبط النفس ليس إزاء بعضها بعضا فحسب، بل وأيضا على نحو خاص إزاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ولا بد من أن يكون ضبط النفس هذا مصحوبا بتأكيدات أمنية، وهو أمر نرى ضرورة تعزيزه، بما في ذلك عن طريق صك دولي ملزم قانونا.

وفي تناقض حاد مع هذه التطورات المطمئنة حدثت التجارب النووية التي أجرتها مؤخرا دولتان غير موقعتين على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن هذه الأعمال المثيرة للقلق لا تؤدي إلا إلى زيادة مشاعر انعدام الأمن وعدم الثقة وتعيق على نحو خطير إحراز تقدم في ميداني عدم الانتشار ونزع السلاح. وشأننا شأن غيرنا، نحن نرحب بالطبع بالنيّة المعلنة لكل من الهند وباكستان بالانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إلا أننا نشارك غيرنا في الحث على القيام بأعمال غير مشروطة وملموسة تمشيا مع هذه التصريحات. ونحن نناشد هاتين الدولتين الامتناع عن إجراء المزيد من التجارب النووية وعن تطوير الأسلحة النووية والقذائف ذات القدرة النووية أو نشرها. ونحن نحثهما بشدة على اتخاذ الخطوة الشجاعة المتمثلة في التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمصادقة عليهما في أقرب فرصة ممكنة، بل ونحث جميع البلدان التي لم تفعل ذلك بعد على التوقيع على المعاهدة.

وفي هذا السياق، نرحب بمصادقة البرازيل مؤخرا على معاهدة عدم الانتشار. ونظل ثابتين على اعتقادنا بأن معاهدة عدم الانتشار تظل تشكل حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار وأن جدواها لا يمكن ضمانها إلا بالالتزام الدقيق بجميع أحكامها. ونلاحظ أيضا باهتمام المقترح الرامي إلى جعل العالم خاليا من الأسلحة النووية، والذي يقدمه تحالف من ثمانية بلدان. وقد يكون ذلك مبادرة جيدة التوقيت، إلا أن نجاحها يعتمد على وجود التزام صلب وحقيقي وواضح من الجميع بغية تحقيق هذا الهدف الأسمى.

وفي حين أن عددا متزايدا من الدول أخذ يتخلى عن تطوير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية واستخدامها، تظل أخطار التطوير السري لهذه الأسلحة باقية أبدا. ويصدق ذلك بوجه خاص بالنظر إلى أن التكنولوجيا المتعلقة باكتساب هذه الأسلحة واستخدامها سهل تطويرها نسبيا. ونحن نناشد بقوة الدول أن تمتنع عن تطوير أسلحة الدمار الشامل هذه وأن تدمر تلك التي بحوزتها بالفعل.

والالتزام العالمي باتفاقية الأسلحة الكيميائية وباتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية يجب أن يصبح حقيقة. إن مالطة، بصفتها عضوا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تعتزم الاضطلاع بدورها من أجل تعزيز تلك المنظمة ولكفالة التنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. كذلك نحن نولي أهمية كبيرة لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية ببروتوكول ملزم قانونا ينشئ نظاما للتحقق والامتثال.

إن جدول أعمال نزع السلاح النووي يجب أن يمضي قدما حتى وإن تعيَّن علينا قبول فكرة أن عدم الانتشار لا يمكن اعتباره أمرا مفروغا منه. كما لا يمكننا تجاهل شبح الإرهاب النووي. ونحن نؤمن بشدة أن ترتيبات تحديد الصادرات النووية - لا سيما تحديد المواد والمعدات ذات الاستخدام المزدوج - تمثل جانبا أساسيا في نظام عدم الانتشار. وحقيقة أن العالم قد سلَّم رغم وجود التهديد النووي منذ ما يقارب ٥٠ سنة، فإنه يجب ألا يدخر أي جهد، مهما كان صغيرا أو تدريجيا لكفالة الالتزام العالمي بالمعاهدات ذات الصلة التي لا تشمل فقط الأسلحة النووية، وإنما أسلحة الدمار الشامل أيضا،

وكفالة الامتثال لأحكامها. ويجب أن يكون التزامنا الجماعي واضحا لا لبس فيه.

وفي هذا السياق، أود أن أضيف أن مؤتمر نزع السلاح يظل يضطلع بدور هام في تعزيز المبادئ المتعددة الأطراف من أجل نزع السلاح. إلا أننا قد أصبنا بخيبة الأمل لأننا أخفقنا مرة أخرى في رؤية اتفاق بشأن مسائل هامة معلّقة مدرجة في جدول أعماله، فضلا عن عدم الاتفاق على المسألة الهامة المتعلقة بتوسيع عضويته. وفيما يتعلق بمسألة العضوية، أود أن أقول إنه بما أن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين مسألتان تؤثران في بعضهما بعضا وفي كل واحد منا، يؤمن بلدي بشدة بأنه ينبغي أن يصبح بإمكان كل شخص الاضطلاع بدور نشط في هذه المحافل المتعددة الأطراف.

وخلال فترة الـ ٥٠ عاما ونيف من عمر المنظمة، تركز قسم كبير من اهتمامنا على نحو مبرر على أسلحة الدمار الشامل. فشبح المحرقة النووية وإمكانات الإفناء والتدمير التي تلحقها أسلحة الدمار الشامل الأخرى تثير ذعرا هائلا في مخيلتنا. ومع ذلك، رغم يقظتنا الدائمة في جهودنا لكفالة عدم تحقق هذه الرؤى المفزعة خارج إطار الخيال، لا يمكننا أن نغض الطرف عن المعاناة والدمار اللذين يسببهما استخدام الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الخفيفة والصغيرة. والفظائع التي لا توصف والتي تُرتكب كل يوم - بل والتي تُرتكب الآن في هذه اللحظة التي نتكلم فيها - في مختلف الصراعات عبر العالم، يجب أن تدفعنا إلى العمل.

وقد قيل إن الناس لا يتقاتلون لأن لديهم أسلحة؛ وإنما هم يحوزون الأسلحة لأنهم يرون القتال ضروريا.

وبالتأكيد، لا بد من القضاء على الأسباب الجذرية للصراعات. ومع ذلك، لا يمكن أن ينكر المرء تماما الحقيقة الواقعة القائلة بأن توافر الأسلحة بأنواعها وسهولة الحصول عليها، بما في ذلك نقلها على نحو غير مشروع، هو ما يعجل بالصراعات ويطيل أمدها. وعلينا أن نضاعف جهودنا لكفالة التحكم الصارم في بيع وانتشار جميع أنواع الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة.

ويتضح الطابع الملح للمسألة على نحو أكبر عندما ننظر في الارتباط الوثيق بين بيع الأسلحة والإمداد بها والمجالات الأخرى التي تتعلق بالاضطراب وزعزعة الاستقرار على الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهي تحديدا الجريمة الدولية، والاتجار بالمخدرات، والإرهاب. إن هذه الظواهر تتضاعف بتعزز الشبكات الإجرامية الدولية عن طريق إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات. ولا يمكن لأية حكومة أن تشعر بالرضا عن النفس، ويجب أن نحاول إيجاد حلول عالمية لهذه المشاكل العالمية.

وثمة معلم هام من معالم التعاون الدولي في مجال نزع السلاح هو وسائل تأمين تحرر العالم من العوز والخوف والرعب. إن خفض الطلب على الأسلحة لا يقل أهمية عن خفض الإمداد. ومن المهم للغاية أن نسعى جميعا لتنشئة ثقافة سلام، داخل الدول وفيما بينها على حد سواء؛ وأن نعالج على نحو ناجح المسائل المعقدة المتعلقة بنزع السلاح والتنمية؛ وأن نواصل دعم جهود بناء الثقة والتأهيل وإعادة البناء بعد انتهاء الصراعات في المناطق التي مزقتها الحروب.

إننا نتفق مع الأمين العام، فيما كتبه في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة، بأن هناك حاجة ملحة للسعي لبناء توافق آراء عالمي بشأن رصد وتحديد عمليات النقل غير المشروع للأسلحة. وبالتالي تؤيد مالطة من حيث المبدأ عقد مؤتمر للأمم المتحدة في المستقبل القريب يعنى بجميع جوانب تجارة الأسلحة غير المشروعة. ومن شأن ذلك أن يمثل بالتأكيد خطوة هامة إلى الأمام في جهودنا لضمان عالم خال من الصراعات والخوف.

إن مالطة تؤيد تماما المبادرات التي تنوي إدارة شؤون نزع السلاح أن تتخذها لكبح انتشار الأسلحة الصغيرة. وفي هذه المرحلة، دعوني أعلن مدى سعادتنا بما تم من إعادة إنشاء تلك الإدارة تحت القيادة القديرة لوكيل الأمين العام دانابالا.

وقد أسهم سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية إسهاما كبيرا في التشجيع على المزيد من الوضوح والشفافية في المسائل العسكرية. ويدعم السجل اليقين والثقة المتبادلين بين الدول ويعزز التقدم صوب نزع السلاح. وقد أيدت مالطة إنشاء السجل منذ البداية. ونواصل جهودنا لدعم زيادة تطوير السجل بغية جعله أكثر فعالية وتأمين أكبر قدر من المشاركة فيه.

والتدابير التعاونية الأخرى تساعد في تعزيز ثقافة السلام، داخل الحدود الوطنية وفيما بينها على حد سواء - وهي تدابير مثل تلك المتوخاة في إطار القرار المعني بتوطيد السلم عن طريق التدابير العملية لنزع السلاح، ومدونة سلوك الاتحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة، واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار غير المشروع بها.

وبما أننا نتناول موضوع الأسلحة التقليدية، لا تفوتني الإشارة إلى اعتماد اتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد السنة الماضية. وكانت مالطة من بين الموقعين الأوائل على الاتفاقية، وهي الآن تتابع عملية التصديق عليها. إننا نضم صوتنا إلى الآخرين في الإشادة بدخول تلك الاتفاقية حيز النفاذ في آذار/مارس المقبل. كذلك نحن نرحب بدخول البروتوكول الثاني المعدل حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر المقبل، وهو البروتوكول الذي يشكل حظرا جزئيا على الألغام الأرضية، والملحق بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. إن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في أنشطة إزالة الألغام والدعم العام الذي توفره الدول الأعضاء في هذا المجال الهام، مثل الدعم الذي يوفره الاتحاد الأوروبي، هما من الأعمال الجديرة بالثناء والتي تستحق دعمنا المتصل.

وتولي مالطة اهتماما خاصا لإحراز تقدم في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. وهذه عناصر اساسية في صون السلم وتعزيز الأمن الدولي. ونحن نرى أن أهدافنا وأنشطتنا يمكن أن تنفذ على نحو فعال للغاية إذا ضمت إلى أنشطة المنظمات الإقليمية المتخصصة مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا ومحافل أخرى. ويمكن للمنظمات الإقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تضطلع بدور هام في آليات الإنذار المبكر، وتدابير بناء الثقة وبناء الأمن، والدبلوماسية الوقائية، وبناء السلم بعد انتهاء الصراع، وهي تضطلع بهذا الدور فعلا. كذلك للمنظمات الإقليمية دور تكميلي يمكن أن تضطلع به في المجالات الأمنية الأوسع، بما في ذلك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وبالتالي من المشجع لنا أن نرى أن الأمين العام ملتزم بمواصلة جهوده لتدعيم الروابط مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولإقامة شراكة حقيقية بها تقسيم للعمل أكثر تنظيما ورشيد وفعال من حيث التكلفة بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة. وهذا إقرار بأن الجهود الإقليمية في مجالي بناء الثقة وبناء الأمن سوف تؤدي بالتأكيد إلى إحداث أثر أوسع نطاقا وإيجابي على الصعيد الدولي الأوسع.

ونحن على اقتناع راسخ بأن تدابير بناء الثقة يمكن أن تعزز السلم والأمن على المستويين العالمي والإقليمي عندما تكون مصحوبة بتدابير تعاونية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. ولذا فإن مالطة تبذل دوما جهودا دؤوبة لتعزيز السلم والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وإن التسليم بالحاجة إلى قيام مؤسسات وآليات متداخلة وداعمة بعضها بعضا قد شجعنا على تعزيز سياسة تعاونية واسعة النطاق بالنسبة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. وكما ذكر نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في بلدي في خطابه إلى الجمعية العامة في الشهر الماضي،

> "...الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط يجب أن يقوم على مبادرات متعددة تعزز التعاون من خلال تدابير بناء الثقة والأمن بصورة متدرجة. وهذا هو جوهر إقامة حلف هدفه استقرار المنطقة. ومبادرات من قبيل إضافة بُعد برلماني لعملية الحوار هذه، معززة باتحاد البرلمانيين الأوروبيين؛ وإنشاء مجلس أو محفل لدول البحر الأبيض المتوسط؛ وأخيرا الإعداد لمؤتمر معني بالأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط مبادرات تستحق دراسة جادة." (A/53/PV.19، ص ٥)

والمبادرة الأوروبية - المتوسطية عنصر هام في الجهود المشتركة لمعالجة الأسباب الجذرية للتوتر والصراع مع بناء التفاهم والثقة من خلال التعاون المشترك في المجالات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والمالية، والاجتماعية والثقافية. وقد اضطلعت مالطة دائما بدور نشط في العملية الأوروبية - المتوسطية، وهو دور لا يمكن تعزيزه إلا بانضمامنا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي في نهاية المطاف.

ولا يزال جدول أعمالنا، كما هو دائما، جدولا صعبا بل ورهيبا. إلا أنه يجب علينا أن نظل مصممين على العمل معا في سبيل هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم آمن ينعم بالسلم والعدالة. وحكومتي من جانبها، لا تزال ملتزمة التزاما كاملا بأداء دورها، ليس في هذه اللجنة فحسب، ولكن أيضا في جميع المحافل الأخرى ذات الصلة.

السيد الجربوع (المملكة العربية السعودية): يطيب لي في البداية أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى وأن أهنئ السادة أعضاء المكتب على انتخابهم، وأن أعرب عن ثقة وفد المملكة العربية السعودية بأنكم وبما تملكون من خبرة ودراية ستقودون أعمال هذه اللجنة إلى ما نتطلع إليه جميعا من نتائج تكون دفعا لمسعى المجتمع الدولي في نزع السلاح. كما أؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلادي معكم للتوصل إلى كل ما يؤدي إلى نجاح أعمالنا.

تنعقد أعمال هذه اللجنة في ظل مناخ عالمي يعمل على تكثيف الجهود الدولية والإقليمية نحو نزع السلاح بما يبعث الأمل والتفاؤل في تنامي الوعي العالمي نحو نزع السلاح العام والكامل، وتكثيف العمل على التخلص بصفة نهائية من السلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل. كما أن انتهاء الحرب الباردة من جهة أخرى قلص خطر إمكانية استعمال هذه الأسلحة، وخلق واقعا بعدم وجود مبرر للترسانات النووية أو لنظام أمن يقوم على أساس التحالفات العسكرية المتنافسة وسياسات الردع النووي.

إن المملكة العربية السعودية تولي جل اهتمامها وعنايتها للجهود الرامية إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل عن منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك منطقة الخليج العربي، وذلك من خلال حرصها على المشاركة الإيجابية في مؤتمر نيويورك بشأن مستقبل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي انعقد في عام ١٩٩٥، ودعمها لجهود جامعة الدول العربية بموجب قرار مجلس الجامعة في دورته الواحدة بعد المائة، والداعي إلى جعل هذا الجزء الحساس من العالم منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها النووية والكيماوية والبيولوجية.

ونشعر، في هذا الخصوص، بقلق شديد إزاء رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبقاء برامجها النووية خارج نطاق الرقابة الدولية، الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا لأمن واستقرار المنطقة.

ومع رفضنا التام للمعايير المزدوجة لدى المجتمع الدولي في استثناء إسرائيل من جهود نزع السلاح النووي بما يشجع على سباق التسلح، فإننا نعبر أيضا عن قلقنا إزاء إجراء التجارب النووية في جنوب آسيا التي بدأت بها الهند وأعقبتها باكستان، لما يشكله ذلك من تهديد للأمن والسلم في المنطقة.

ومع إيماننا بضرورة زيادة فعالية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك عن طريق تفعيل نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وجعلها ذات صبغة عالمية، فإننا نرى ضرورة وضع الضوابط والمعايير التي تساعد على التقدم المنشود في جميع مجالات نزع أسلحة الدمار الشامل انسجاما مع قرار الأمم المتحدة ١ (د - ١) لعام ١٩٤٦. ومن هذا المنطلق فإننا نحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تبادر إلى اتخاذ الخطوات اللازمة نحو الانضمام إليها، وإخضاع منشآتها النووية لنظام الرقابة الدولية، لما في ذلك من إسهام في تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين.

وتؤيد المملكة العربية السعودية الشفافية في التسلح كإحدى وسائل تعزيز السلم والأمن الدوليين، وتؤمن بأنه لنجاح أي آلية للشفافية فلا بد أن تسترشد بمبادئ أساسية محددة، هي أن تكون متوازنة وشاملة وغير تمييزية، تعزز من الأمن القومي والإقليمي والدولي للدول كافة وفقا للقانون الدولي.

وفي هذا الإطار فإن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يشكل محاولة أولى من جانب المجتمع الدولي لمعالجة مسألة الشفافية على مستوى عالمي. وبالرغم من حقيقة أن القيمة المحتملة للسجل كوسيلة عالمية من وسائل بناء الثقة وكآلية للإنذار المبكر لا يمكن الجدال فيها، فإن السجل قد صادف عددا من المشكلات، أكثرها لفتا للنظر أن ما يقرب من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد امتنعت باستمرار عن تقديم معلومات إلى

السجل. وهذا ما يدعونا إلى تأكيد ضرورة معالجة مخاوف هذه الدول بفاعلية وبشكل يضمن المشاركة العالمية في السجل.

وفي هذا الصدد، تؤكد بلادي على ما جاء في الرد المقدم من الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الوارد في الوثيقة A/53/312، بتاريخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، والمعنون "سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية"، والذي يؤكد أن سجلا موسعا وفقا لما نص عليه القرار ٣٦/٤٦ (لام) المنشئ للسجل ليشمل معلومات عن الأسلحة التقليدية المتقدمة وعن أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية وعن التكنولوجيا المتقدمة ذات التطبيقات العسكرية، من شأنه أن يشكل أداة أكثر توازنا وأكثر شمولية وأقل تمييزا تجتذب عددا أكبر من المشاركين الدائمين.

إن المملكة العربية السعودية، التزاما منها بأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الشرعية الدولية، بوصفهما ركيزة أساسية في سياستها الخارجية، تولي أهمية خاصة لتعزيز دور الأمم المتحدة في كافة المجالات ولا سيما فيما يتعلق بقضايا السلم والأمن الدوليين ونزع السلاح، لما تُمثله هذه القضايا من وحدة متكاملة لا يمكن بدونها للعالم أن يعيش بسلام واستقرار.

ومن هذا المنطلق، أود أن أؤكد على أهمية تعزيز وتقوية كفاءة الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. إن هذا الهدف الجماعي يتطلب التنسيق بين أعمال اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح بهدف تكامل الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح الشامل والكامل.

وفي الختام، سيدي الرئيس، أجدد لكم تعاون وفد بلدي واستعداده للمشاركة والتفاعل مع كافة البنود المطروحة على جدول أعمالنا مما سيدعم آمالنا وطموحاتنا جميعا نحو بناء مجتمع دولي يسوده الأمن والاستقرار لما فيه خير البشرية جمعاء.

السيد هاشم (البحرين): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يدلي فيها وفد بلادي بكلمة أمام اللجنة الأولى، أود أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة متمنيا لكم ولأعضاء المكتب كل التوفيق والنجاح في تيسير أعمال اللجنة.

لقد كان الهدف من إنشاء الأمم المتحدة منذ ٥٣ عاما هو جعل هذه المنظمة هيئة دولية فعالة لإنقاذ البشرية من الحروب وويلاتها بعد الحرب العالمية الثانية، ولتكون أيضا آلية تُساعد على إيجاد نظام دولي قائم على العدل والمساواة بين البشر وتشجيع التواصل الحضاري والإنساني بين مختلف الشعوب في ظل مجتمع دولي آمن.

إن دولة البحرين، إيمانا منها بضرورة التعاون الدولي في تطهير عالمنا من كافة أسلحة الدمار الشامل، قد صادقت على كثير من الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن، ومنها على سبيل المثال اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية لعام ١٩٩٣. كما أنها وقّعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦.

إن دولة البحرين تؤيد المبادرة الخاصة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، إيمانا منها بأهمية تحقيق السلام والاستقرار وبناء الثقة بين دول هذه المنطقة. وفي هذا السياق نجد أن الموقف الإسرائيلي المتمثل في التهرب من الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ورفض قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الداعية لإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة هو موقف من شأنه أن يدفع دولا أخرى إلى امتلاك السلاح النووي والدخول في سباق يهدد الأمن والاستقرار الدولي مثلما حدث في جنوب شرق آسيا. وعليه ندعو المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغط على إسرائيل لاقناعها بالانضمام إلى تلك المعاهدة.

إن دولة البحرين التي تعتبر طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ترى أنه من الضروري تحقيق عالميتها دون تقييدها بأية استثناءات وتؤكد على ضرورة الحفاظ على استمرار هذه المعاهدة والالتزام بأحكامها، كما أنها تدعم الجهود الدولية الرامية إلى إبرام اتفاقية يحظر بموجبها إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية.

إن الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية والأطراف في معاهدة عدم انتشار هذه الأسلحة لها الحق في الحصول على ضمانات أمن فورية وغير مشروطة وملزمة قانونا، وأن تودع هذه الضمانات في صك دولي ملزم يتم التفاوض عليه في صورة متعددة الأطراف.

لقد أصبح امتلاك أسلحة الدمار الشامل يحول دون تمتع الدول بالأمن على قدم المساواة بموجب ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة. وغني عن البيان أن هذه الأسلحة أصبحت تُشكل أداة للضغط والابتزاز والترهيب للدول غير الحائزة لهذه الأسلحة. لذا فإن وفد بلادي يحث اللجنة الخاصة المعنية بالقضاء على الإرهاب الدولي والمنشأة بموجب قرار الجمعية ٢١٠/٥١ على مواصلة عملها لوضع اتفاقية دولية بشأن قمع أعمال الإرهاب النووي، كما أنه يؤيد عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح.

إن دولة البحرين قد تابعت باهتمام نتائج اجتماع أوتاوا الذي عُقد في شهر كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٩٧ والخاص باتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها، والتي سيبدأ تنفيذها في آذار/مارس ١٩٩٩، لما تُشكله هذه الألغام من تهديد لحياة الملايين الأبرياء من البشر. كما تُشاطر المجتمع الدولي قلقه إزاء تواصل عملية النقل غير المشروع للأسلحة الخفيفة والصغيرة لما لهذه الأسلحة من خطر يؤدي إلى زعزعة أمن واستقرار الكثير من الدول والتي تعتبر مصدرا أساسيا لكثير من الأعمال الإرهابية.

إننا على يقين من أن التعاون الدولي في الحد من أسلحة الدمار الشامل سيظل على الدوام هدف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، خاصة وأن القضاء على تفاقم مشكلة هذه الأسلحة قد أخذ يزداد في وقت نقف فيه على عتبة الألفية الثالثة التي تستدعي قيام فجر عالم جديد يرتكز على نبذ الحروب وعلى التعايش السلمي بين الدول والتعاون فيما بينها.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): يُشرفني أن أتكلم نيابة عن الدول الأربعة عشر الأعضاء في الجماعة الكاريبية (كاريكوم) وكذلك في الأمم المتحدة وهي أنتيغوا وبربودا وبربادوس وبليز وترينيداد وتوباغو وجامايكا وجزر البهاما ودومينيكا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفس وسانت لوسيا وسورينام وغرينادا وغيانا وهايتي.

اسمحوا لي أولا أن أنضم إلى الوفود الأخرى في تهنئة السيد ميرنيه وسائر أعضاء هيئة المكتب على انتخابهم. إن الرئيس تقع عليه مهمة صعبة وهي مهمة تنظيم تبادل آرائنا وتدابيرنا فيما يتصل بالمسائل الحيوية التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين. ونحن على ثقة بأن مهارته ستمكن هذه اللجنة الهامة من النجاح في أعمالها. وأسدي إليه تعاوننا الكامل وتأييدنا. كما أود أن أعرب عن امتنان وفود الكاريكوم للسيد نغوي ممثل بوتسوانا على رئاسته القديرة للجنة خلال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

ويُسجل تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة لهذا العام، الوارد في الوثيقة A/53/1، زيادة مزعجة في الصراعات الإقليمية وأحداثا أخرى تقوض السلم والأمن الدوليين. ولهذه التطورات أثر مباشر على عمل هذه اللجنة لأنه حيثما وجدت الحرب وجد طلب مُلح على أسلحة الحرب. ومسؤوليتنا هي أن نضمن، عن طريق الأنظمة والترتيبات التي ندخل فيها، وبالتزامنا الجلي بعدم الانتشار وتحديد الأسلحة والجهود الحقيقية المبذولة لتعزيز بناء الثقة عن طريق توفير الشفافية والتحقق، أن نتمكن في نهاية المطاف من إيجاد عالم أكثر أمنا لأنفسنا وللأجيال المقبلة.

ومن دواعي غبطة الجماعة الكاريبية أن المجتمع الدولي ما فتئ يولي اهتماما متزايدا لمسألة الأسلحة الصغيرة. وفي السنوات الأخيرة شهدنا تزايدا كبيرا في كل من التجارة المشروعة والاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة. ووفقا للتقديرات يوجد هناك زهاء ١٠٠ مليون من هذه الأسلحة يجري تداولها عبر العالم وهناك قدرة، لا توجد تقديرات بشأنها، على تواصل إنتاجها. وإن سهولة تكديس هذه الأسلحة وسهولة نشرها من العناصر الهامة لتفاقم الصراعات الإقليمية الداخلية وتقويض أنشطة حفظ السلام.

وتقرير الأمين العام عن أفريقيا الوارد في الوثيقة A/52/871 يُحدد أن انتشار الأسلحة غير المشروعة عامل أساسي في تقويض السلم الدائم في تلك المنطقة، كما

يُبرز التقرير الحاجة إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة في أفريقيا على جناح السرعة.

إن التهديد الذي يشكّله الاتجار غير القانوني بالأسلحة الصغيرة مقلق جدا بالنسبة الى دول البحر الكاريبي وإن الجمع الخطير بين النشاط الإجرامي المتعلق بالاتجار غير المشروع بالمخدرات وبالأسلحة يخلّف آثارا ضارة على مجتمعاتنا الصغيرة والضعيفة والمنفتحة، ويزعزع الأمن والاستقرار في دولنا وسلامة شعوبنا.

لذلك فإن انتشار الأسلحة الصغيرة لا يسهم فقط في زعزعة السلم والأمن الإقليميين والدوليين إنما ويسهم أيضا إسهاما مباشرا في تراجع الأمن الوطني وزعزعة استقرار المجتمعات المدنية. ولا شك في أن استعمال الأسلحة الصغيرة وإساءة استعمالها يسفران إلى حد بعيد عن أفدح الخسائر في الأرواح وعن إصابة الناس يوميا بجراح على نطاق عالمي.

والواضح أن الوقت قد حان كي يتصدى المجتمع الدولي لهذه المشكلة على نحو عاجل وحازم وشامل. ونحن نؤكد حقيقة عدم وجود حدود وطنية أو إقليمية لتحديد الاتجار غير القانوني بهذه الأسلحة. ونعتقد أنه ينبغي اتخاذ اجراءات أشد ضد المصدرين غير القانونيين من مناطق التصنيع الرئيسية، فضلا عن مستوردي الأسلحة الصغيرة على نحو غير قانوني. وهذه المشكلة هي بحق ذات طابع متعدد الجنسيات، وهي تتعلق بالبلدان المنتجة للأسلحة والبلدان المشترية للأسلحة على حد سواء. وبدون وجود موقف منسق، لا يسعنا أن نحقق إلا القليل.

إن وضع الأسلحة الصغيرة تحت رقابة فعالة يتطلب إذا وضع نهج يتجاوز الصكوك التقليدية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة. ونحن نؤيد النتيجة التي خلصت إليها لجنة الأمم المتحدة المؤلفة من الخبراء الحكوميين المعنية بالأسلحة الصغيرة ومؤداها أن ما يلزم هو "نهج متوازن للمنع والتخفيض" ينطوي على القيام بعمل على جميع الصعد العالمية والإقليمية والمحلية. وبهذا يكون للأمم المتحدة أيضا دور هام تضطلع به. ونحن نرحب بتقرير الأمين العام عن مسألة الأسلحة الصغيرة (A/53/207)، الذي يتضمن ذكر المبادرات الهامة المتخذة بالفعل في هذا المجال.

وفي هذا السياق، نلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز خلال العام الماضي بشأن اقتراح الوقف الاختياري لإنتاج واستيراد وتصدير الأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا. ونحن نتطلع إلى أن نتلقى من فريق الخبراء المعينين بالأسلحة الصغيرة التابع للأمم المتحدة توصيات في العام المقبل بشأن تدابير نأمل أن ينظر المجتمع الدولي بأسره في تنفيذها.

ومما يدعو إلى التشجيع بصورة خاصة أيضا هو زيادة الحوار بشأن دراسة تتعلق بهذه المسألة الملحة. ونلاحظ مع الارتياح الكبير، على سبيل المثال، اجتماع أوسلو المعني بجدول أعمال دولي يتعلق بالأسلحة الصغيرة، وهو الاجتماع الذي انعقد في تموز/يوليه من هذا العام، وأوجد تفاهما مشتركا فيما بين مجموعة من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بشأن التعقيدات التي تتصف بها المشكلة ووجوب التصدي لهذه المسائل على نحو عاجل. ونحن نهنئ حكومتي النرويج وكندا على اضطلاعهما بهذه المبادرة التي نأمل أن تكون حافزا لأعمال يقوم بها المجتمع الدولي على نحو أوسع في المستقبل.

ونرحب أيضا بالدورة الإعلامية الخاصة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، التي انعقدت هنا في مقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر، ونقدم دعمنا المتواصل لاقتراح مالي بوقف اختياري لإنتاج وتصدير واستيراد الأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا.

وتعلّق دول الجماعة الكاريبية أيضا أهمية كبرى على الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، وهي الاتفاقية التي أبرمتها منظمة الدول الأمريكية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. ونحن نعتبر أن هذا الصك يوفر إطارا شاملا لعمل تعاوني إقليمي من أجل مراقبة إنتاج الأسلحة الصغيرة والاتجار بها على نحو غير قانوني. ونحن نرحب بتأييد الأمين العام للاتفاقية، ونوصي بأن تنظر فيها المناطق الأخرى وعلى نطاق المجتمع الدولي الأوسع.

ونحن نشارك في الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة ونحيط علما بعرض حكومة سويسرا باستضافة هذا الاجتماع تحت رعاية الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠.

وثمة مجال هام آخر في تحديد الأسلحة التقليدية يستحق منا اليقظة المتواصل هو إنتاج وتخزين واستعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونحن نرحب بايداع صك التصديق الأربعين على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر، وهي الاتفاقية التي اعتُمدت في أوتاوا في كانون الأول/ ديسمبر الماضي، بوصفه خطوة هامة نحو تحقيق هدفنا المنشود. ونحث جميع الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية على أن تفعل ذلك، ونتطلع إلى دخولها حيز النفاذ بتاريخ ١ آذار/ مارس ١٩٩٩.

ويرى وفدنا أن عدم إحراز تقدم هذا العام بشأن مسائل تتعلق بنزع السلاح مسجلة في مؤتمر نزع السلاح ينم عن عدم كفاية استثمار الإرادة السياسية. ونلاحظ بصفة خاصة عدم الاتفاق على البدء بإجراء مفاوضات بشأن وضع إطار زمني لنزع السلاح النووي. ومما يقلقنا أيضا بصورة مستمرة هو الركود الواضح الحاصل في عملية المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية.

والتقدم المحرز في نزع السلاح هو في أفضل حال مخيِّب للآمال. فالتجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان خلال أيار/مايو من هذا العام هي مؤشر يبعث على القلق لتوقف مبادرات عدم الانتشار. ونحن نرحب بنية كلا البلدين المعرب عنها خلال مناقشة الجمعية العامة الأخيرة للتوقيع على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية عام ١٩٩٦، ونلاحظ بشيء من الارتياح أن ما يزيد على ١٤٠ بلدا وقّعت على الاتفاقية. وتعتبر وفود الجماعة الكاريبية أن هذا الصك هو مكمِّل لفعالية نظام عدم الانتشار. لذلك نحث جميع الدول التي لم توقِّع وتصدق بعد على الاتفاقية على أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن.

إن عدم إحراز تقدم في أعمال الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للعام ٢٠٠٠، يدل أيضا برأينا على عدم كفاية الإيرادات السياسية. ونهيب بالدول الحائزة للأسلحة النووية بصفة خاصة أن تبذل قصارى جهدها من أجل تعزيز العملية التحضيرية بغرض تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار. وإن معاهدة عدم الانتشار بدولها الأطراف الـ ١٨٦ وبتمديدها الحالي إلى أجل غير مسمى، توفر بلا شك أفضل أمل لإضفاء العالمية على نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

ولكن لتحقيق هذا الغرض، يجب أن نعمل أولا، على كفالة إضفاء الطابع العالمي على المشاركة فيها. لذلك نشجع تلك الدول التي ما زالت خارج عضوية معاهدة عدم الانتشار على أن تنظر في الانضمام إلى المعاهدة، ونرحب بالانضمامات الثمانية الجديدة إلى النظام منذ استعراضه الأخير في عام ١٩٩٥.

وثمة جانب هام يتصف به جدول أعمالنا لنزع السلاح الدولي هو الجهود الجارية من أجل خفض إنتاج وتخزين المواد الانشطارية المستعملة لغرض إنتاج الأسلحة النووية، والقضاء عليها في نهاية المطاف. وإن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن يكون متمما لاستراتيجيتنا العامة لمنع الانتشار. لذلك نشارك في الدعوة إلى البدء بإجراء مفاوضات تتعلق بإبرام اتفاقية غير تمييزية يمكن تطبيقها عالميا ترمي إلى حظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية والنبائط النووية المتفجرة الأخرى.

إن الخطر البيئي الكامن في نقل النفايات النووية شاغل رئيسي للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية. وإن الخطر الناجم عن التلوث خلال شحن المواد المشعة هو خطر حقيقي للغاية وتترتب عليه آثار عميقة ودائمة بالنسبة لبقاء النظم البحرية الهشة والنظم البيئية الجزرية التي تتصف بها دولنا. وإن استمرار استعمال مياه البحر الكاريبي ممرا لشحن وقود المفاعلات المشع يظل إذن موضع قلق عميق لجميع دول المجموعة الكاريبية. ونحن نجدد دعوتنا إلى المجتمع الدولي أن ينظر في الشواغل المبررة للغاية التي أعربنا عنها فيما يتعلق بهذه الممارسة.

وتدرك وفود الاتحاد الكاريبي الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز الأمن العالمي والإقليمي على حد سواء وفي منع الانتشار. ونحن نؤكد مجددا التزامنا بمعاهدة تلاتيلولكو التي تعزز حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وندعو الدول الأعضاء إلى الاعتراف بنظم عدم الانتشار واحترامها، وهي النظم المنشأة في إطار معاهدات بليندابا وبانكوك ورارتونغا.

ونشجع أيضا على إنشاء آليات لتيسير التعاون فيما بين جميع هذه المناطق، مما سيسهم في تعزيز نظام عدم الانتشار الدولي. كما نؤيد المقترحات الرامية إلى إقامة نظم مماثلة في المناطق التي لا توجد بها مثل هذه النظم بعد، لا سيما في الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

ولأكثر من ١٠ سنوات، منذ المؤتمر الدولي لعام ١٩٨٧ المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية، ما برح المجتمع الدولي يقر بموضوعية بأهمية السلم والاستقرار بوصفهما من المتطلبات الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ويؤيد بالكلام فقط الفكرة القائلة إن العائدات الناجمة عن تحويل الموارد من انتشار الأسلحة يمكن استثمارها في التنمية البشرية. إن مبادرة نزع السلاح من أجل التنمية لم تحقق تقدما يذكر عبر السنين لأنه لم يعط الاهتمام الكافي للعائد في مجال السلم والاستقرار المتأني من التنمية.

وترى بلدان الجماعة الكاريبية أن الوقت قد حان لبث روح جديدة في هذه المبادرة. ونحيط علما بتقرير الأمين العام ونتطلع قُدما إلى بذل جهود معززة ترمي إلى تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية. كما نحث بشدة أيضا على أن تعقد في موعد قريب الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح وندعو الدول الأعضاء إلى إبداء الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى اتفاق بشأن أهداف وجدول أعمال تلك الدورة.

وأخيرا، تشدد دول الجماعة الكاريبية على الدور الأساسي الذي يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع به في تعزيز الترتيبات المؤسسية على المستوى المتعدد الأطراف. وبالتالي نحن نرحب بإعادة إنشاء وإعادة تنظيم إدارة شؤون نزع السلاح ونعرب عن الأمل في أن تؤدي تلك التغيرات إلى تعبئة الأنشطة الدولية على نحو أكثر فعالية سعيا لتحقيق نزع السلاح العالمي والأمن العالمي.

السيد كتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أتقدم إلى السيد مرنييه بأحر تهاني وفدي بمناسبة انتخابه لرئاسة هذه اللجنة. وبالنظر إلى خبرته الطويلة ومهاراته الواسعة، نثق بأنه سيتمكن من قيادة أعمال لجنتنا بنجاح، وهو هدف يتعهد وفدي بتقديم كامل دعمه وتعاونه من أجل تحقيقه.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أعرب من خلاله عن امتنان وفدي العميق لسلفه، السيد متوسي انكغوي ممثل بوتسوانا، على الطريقة الكفؤة التي أدار بها أعمال هذه اللجنة خلال دورتها السابقة.

ونحن إذ نبدأ أعمال اللجنة الأولى لهذا العام، من المهم في رأينا أن نكون فكرة عما وصلنا إليه في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وخلال مناقشتنا، قدم العديد منا صورة مرعبة عن الحالة العامة الراهنة بعد التطورات التي طرأت في منطقة معيَّنة من العالم. وسعى آخرون، على نحو يتسم أكثر بالصبر، إلى النظر إلى الواقع كما هو وعقدوا العزم على إيجاد رد حكيم عليه. وفي رأي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، فإن الصورة العامة قطعا ليست مشرقة. وعلى الرغم من ذلك، هناك بعض المجالات التي حدثت فيها تطورات إيجابية مما يعطي بصيصا من الأمل فيما يتعلق بالعيش في عالم أكثر أمنا. وأود الآن أن أتناول بعض هذه المجالات.

إن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي قد قاما، لأول مرة في تاريخ علاقاتهما، بتخفيض ترسانتيهما النوويتين في إطار معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (المرحلة الأولى). وفي هذا الإطار، نود فقط أن نرى هاتين الدولتين الحائزتين الكبيرتين للأسلحة النووية تشرعان في المزيد من التخفيضات في إطار معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (المرحلة الثانية) وفي إطار المرحلة الثالثة في آخر المطاف، في أقرب وقت ممكن. والنية المعلنة بتخفيض كل الأسلحة النووية والقضاء عليها في آخر المطاف، حسبما تنص عليه المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، هي أمر نرحب به تماما،

ولكن هل لنا أن نذكّرهما بأن ما يعتد به هو الأعمال وحدها. ولا يمكن للمرء أن يتوقف ببساطة بعد إحراز نتائج إيجابية. بل أن من الملح أن نمضي قدما ونضطلع بالمهمة النبيلة التي تنتظرنا - وهي القضاء التام على الأسلحة النووية لتختفي من على وجه الأرض.

إن اعتماد الجمعية العامة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في دورتها الخمسين منذ ثلاث سنوات كان حدثا رئيسيا آخر في تاريخ الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. ورغم أسفنا لأن المعاهدة التي اعتمدت لم تحدد إطارا محكوما بآجال زمنية للقضاء الكامل على كل الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، كان رأينا أن اعتماد هذه المعاهدة قد شكّل معلما تاريخيا من شأنه أن يؤدي إلى التحقيق التدريجي لنزع السلاح النووي. وفي رأينا، أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، رغم قصورها، إذا طبقت بطريقة جادة وصارمة، سوف تسهم في منع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من اكتساب أسلحة الدمار الشامل هذه، والأهم من ذلك، أنها ستمنع الدول الحائزة للأسلحة النووية من تحسين مخزوناتها النووية. وفي رأينا، هذه هي الطريقة التي يمكن أن نبلغ بها هدف نزع السلاح النووي على نحو تدريجي. وخلال دورة العام الحالي، فإن لجنتنا، بغية الحفاظ على الزخم الذي تحقق، يجب أن تؤكد مجددا التزامها القاطع بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧ شكّل أيضا أمرا إيجابيا في جهدنا المشترك الذي يهدف إلى تخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل. ونحن نرحب بمختلف التدابير التي اتخذتها الدول الأطراف،بما في ذلك المنظمة المعنية بحظر الأسلحة الكيميائية، وذلك بغية تنفيذ تلك الاتفاقية. وفي هذا الشأن، نود أن نؤكد أنه ينبغي بذل قصارى الجهد لتمهيد الطريق أمام التنفيذ الفعال والكامل وغير التمييزي لتلك الاتفاقية.

وخلال السنوات الأخيرة هذه، شهدنا مع الارتياح إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أرجاء العالم، وذلك تحديدا في جنوب شرقي آسيا، وأفريقيا، وجنوب المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي. إن إنشاء هذه المناطق الخالية من الأسلحة النووية لا يدل فقط على التطلعات الحقيقية لشعوب المناطق المعنية من أجل التخلص من التهديد النووي و/أو من إمكانية الفناء النووي، وإنما تحول ذلك أيضا إلى اتجاه قوي لا رجعة عنه سيقودنا إلى البناء التدريجي لعالم خال من الأسلحة النووية. وهذا الاتجاه ينبغي لنا جميعا تشجيعه ودعمه.

وفي شهر نيسان/أبريل الماضي، كان من دواعي ارتياحنا أن نرى أن مؤتمر نزع السلاح قد أنشأ لجنة مخصصة معنية بحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو للأجهزة النووية المتفجرة الأخرى. ونحن نشيد بهذا التطور الإيجابي. ويسعدنا بوجه خاص أن نرى أنه، بعد أربع سنوات من التأخير، سيتسنى للجنة المخصصة أخيرا أن تبدأ عملها، حيث نأمل أن يكون ذلك مع بداية دورة المؤتمر لعام ١٩٩٩. وفي رأينا، ينبغي للجنة، عند نظرها في مشروع نص المعاهدة، أن تتناول ليس فقط تدابير عدم الانتشار النووي، وإنما أيضا تدابير نزع السلاح النووي، حيث أن المفهومين مترابطان ويكمل أحدهما الآخر ولا ينبغي أن ينفصلا بعضهما عن بعض.

في هذه المرحلة من التاريخ بالذات، يجري الكثير من الحديث عن معاهدة عام ١٩٦٨ المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذه الدورة ذهبت بعض الوفود إلى حد القول بأن أسس معاهدة عدم الانتشار نفسها يمكن أن تقوضها بعض الأحداث. ويدور الموضوع هنا حول كل تصورنا لمعاهدة عدم الانتشار. فكما نعلم جميعا، فإن للمعاهدة هدفين نبيلين هما: أن الدول غير الحائزة لأسلحة نووية يجب ألا تحصل على أسلحة نووية، وأن الدول الحائزة لأسلحة نووية ينبغي أن تتحمل مسؤولية واضحة عن الشروع في إجراء مفاوضات جدية صوب خفض ترساناتها النووية، بما يؤدي إلى التخلص نهائيا منها. ومنذ أن دخلت معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ في عام ١٩٧٠، ظلت الدول غير الحائزة لأسلحة نووية تشكو دائما ليس فقط من استمرار احتفاظ الدول الحائزة لأسلحة نووية بترساناتها من الأسلحة النووية بكميات ضخمة، بل من مواصلة زيادة القوة التدميرية لتلك الأسلحة. وفي الرد على ذلك، لم تقدم الدول الحائزة لأسلحة نووية حتى الآن حججا مقنعة لتثبت العكس. ونتيجة لذلك، من دواعي أسفنا العميق، أنه نشأت حالة صعبة. ونرى الآن أن اللبس يكتنف الحالة كلها.

وفي ضوء كل هذا، يمكن، في رأينا، أن يكون مستقبل معاهدة عدم الانتشار معرضا للخطر. ونخشى كثيرا من أن تتلاشى الثقة في المعاهدة. وإذ نقترب من موعد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المزمع عقده في عام ٢٠٠٠، نحن في أمس الحاجة إلى أن نرى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية والدول الحائزة لأسلحة نووية، على وجه الخصوص، تبذل بشدة وإخلاص المزيد من الجهود للوفاء بالتزاماتها بموجب الأحكام ذات الصلة من المعاهدة.

وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تؤيد تعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسُمية وتدمير تلك الأسلحة. وليس لوفدنا اعتراض من حيث المبدأ على مناقشة الموضوعات المتصلة بإنشاء نظام للتحقق خاص بالاتفاقية. ومع ذلك، فإن أي نظام للتحقق خاص بالاتفاقية ينبغي النظر فيه مع المراعاة الكاملة للمصالح الأمنية والاقتصادية الخاصة بالبلدان النامية الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وإننا لنشاطر القلق إزاء الآثار المهلكة للاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد. وبيت القصيد هنا هو أنه يجب علينا أن نحظر هذا الاستخدام العشوائي وأن نعترف في نفس الوقت بالحق المشروع لأي دولة في استخدام هذه الأسلحة في الدفاع عن استقلالها الوطني وسيادتها. وفي هذا الصدد، نرى أنه ينبغي، في أي ترتيبات أو مفاوضات لحظر الألغام الأرضية، أن تؤخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة المتعلقة بالأمن الوطني للدول وحقها المشروع في اتخاذ التدابير المناسبة للدفاع عن نفسها، كما ينص على ذلك الميثاق.

وإذ ندرس موضوعات السلم ونزع السلاح، من المهم أن نعترف بالدور الذي يمكن أن تضطلع به مراكز الأمم المتحدة للسلم ونزع السلاح. فهي في الواقع لا تزال مستمرة في تقديم المساعدة على تشجيع تحديد الأسلحة وبناء الثقة والائتمان بين البلدان في المناطق الخاصة بها. وفي ضوء ذلك، يؤيد وفدنا برامج مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، المعروف بعملية كاتامندو لنزع السلاح والاستقرار الإقليمي. ونأمل من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمسائل نزع السلاح، المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية"، الذي سيعقد في ناغازاكي، في اليابان، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ يسفر عن نتيجة إيجابية.

وكما قال الأمين العام في الملاحظات التي أدلى بها عند افتتاح المناقشة العامة للجنة، يجب أن يظل نزع السلاح النووي في صدارة جدول أعمال الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل. فالواقع أن الأهوال العظيمة التي ترتبت على أول استعمال للقنابل النووية على الإطلاق، قبل خمسة عقود، لا تزال حية للغاية في أذهاننا ولا تزال تذكرنا بالطبيعة التدميرية الهائلة وغير المقبولة لأسلحة الدمار الشامل هذه. ولذلك فإن من واجب المجتمع الدولي أن يعمل كل ما في وسعه لكي يحقق، في إطار زمني محدد، الهدف النهائي المتمثل في القضاء الكامل على جميع الأسلحة النووية في كوكبنا.

ونرى أنه، إلى أن يتم القضاء الكامل على جميع الأسلحة النووية، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتفق على صك دولي ملزم قانونا لتوفير ضمانات غير مشروطة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، وأن تتوصل أيضا إلى اتفاقية دولية ملزمة قانونا تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها تحت أي ظروف. وتوفر هذه الشروط مسألة أساسية لكل الجنس البشري، حتى يتسنى له أن يشعر بالأمان وأن تتوفر له الحماية من وقوع محرقة نووية.

وإن تحديد الأسلحة ونزع السلاح الدولي يرتبطان ارتباطا وثيقا بالسلم والأمن الدوليين. وهي أيضا عملية طويلة ومعقدة. ويجب على الدول، لكي تجعلها ميسورة، أن تبني الثقة والائتمان فيما بينها، من خلال الحوار والتعاون. وينبغي لها أيضا أن تبني علاقاتها على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، التي تشكل أساسا سياسيا سليما للسلم والأمن الدوليين. وبهذه الروح سيواصل وفدنا التعاون مع جميع البلدان الأخرى وسيواصل الإسهام بشكل إيجابي في عملية نزع السلاح الدولي، من أجل كفالة السلم والاستقرار والتعاون في عالمنا في الألفية الجديدة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

السيد أوبلي (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأنتم تشرعون في تولي قيادتنا وتوجيه عملنا في اللجنة الأولى. وإني أتعهد لكم وللمكتب بأسره بتأييد وفدي الكامل وتعاونه ونحن نمضي في عملنا في فترة يطلب فيها من اللجنة العمل أكثر من أي وقت مضى.

واسمحوا لي بأن أعرب عن عميق تقديرنا كذلك للسيد موثوزي نغووي، الذي قادنا خلال الدورة الماضية بكفاءة وطابع احترافي، وبصيرة وروح مرحة.

انقضى نحو عقد منذ انتهت الحرب الباردة، ونحن اليوم على عتبة ألفية جديدة. وقد حققنا الكثير كدول منفردة وأعضاء في الأمم المتحدة وفي هذه اللجنة، إلا أن الوعد بعصر جديد يسوده السلم والتقدم الدائمان لم يتحقق بعد إلى حد كبير. وفي هذه الدورة، ستواجه لجنتنا عملها وتمارسه في ظل خلفية من الأحداث والتحولات الدولية المعقدة والكبيرة، أحداث أسفرت عن تغيرات سارة ولكن حجبتها المشاكل والخلافات التي اضطرتنا إلى التشكيك في بعض الطرق التقليدية المألوفة التي لا نزال نعالج بها التحديات التي تواجهنا.

ولجنتنا مطالبة بالمضي قدما بقضية نزع السلاح حتى يمكننا إقامة نظام عالمي يسوده السلام وتعيش فيه الأمم في وئام، آمنة ومحترمة السيادة؛ حيث النمو والتنمية حقان وليسا ميزتين؛ عالم يسوده العدل والمساواة يحترم فيه الفرد وحقوقه؛ عالم يحمي الأرض وينمو ويتطور فقط بطريقة تحفظ البيئة الطبيعية.

لقد كان المنتصر الواضح الكبير عند نهاية الحرب الباردة السوق الحرة. فطوال معظم حياتنا أثار الهجوم على فكرة ومفهوم وممارسة السوق الحرة الانقسامات الأيديولوجية في العالم. وكانت السوق شيئا بغيضا بالنسبة لأيديولوجية اعتنقها كثيرون في ذلك الوقت ولكن تخلوا عنها الآن. واليوم تلك الأيديولوجية لم تعد هي التهديد الرئيسي للسوق الحرة. وقد ثبت أن نجاح العولمة التي تدفع إليها السوق الحرة هو نفسه عدوها: اليوم يبدو أن أشد أعداء السوق الحرة هي نفسها. اليوم ثلث اقتصادات العالم تمر بمرحلة انكماش، حيث عملاتها وأسواقها المالية تنخفض قيمتها - من آسيا، حيث بدأت المشاكل منذ أكثر من عام، إلى روسيا وأمريكا اللاتينية. وخلال هذه الفترة - حيث الأوقات الصعبة للسوق الحرة وأكثر مراحل نمو العولمة حرجا - تجدد الفلبين التزامها بالسوق الحرة وبسوق مسؤولة اجتماعيا. ولا تزال الفلبين تؤمن بتحرير التجارة وترفض الاستسلام لإغراء العودة إلى الأسواق المغلقة.

وبينما نقترب من الألفية الجديدة في هذا العصر المعولم، لا نزال مثقلين بعبء عداءات قديمة وخلافات طويلة الأجل. ونهاية الحرب الباردة، وأوجه التقدم المحرزة في الاتصالات والازدهار الذي تحققه العولمة، بينما تسهم في السلم بين الأمم، لم تساعد على إنهاء التناحرات المريرة والخلافات العرقية والدينية.

وفي منطقتنا - جنوب شرقي آسيا - اكتملت عملية الانتخابات في كمبوديا. ونحن نأمل أن تتمكن حكومة مدنية مستقرة من الوفاء باحتياجات الشعب الذي انتخبها.

إننا لا نريد سباقا للتسلح في شبه الجزيرة الكورية، كما أننا لا نريد للتقدم الذي أحرز حتى الآن نحو إيجاد حل دبلوماسي أن يخرج عن مساره.

وفي بحر الصين الجنوبي لا يزال السلام والاستقرار اللذان أتاحا التحرك الحر للسلع، الذي دفع بدوره بالتقدم في منطقتنا قائمين. وبينما هناك مطالبات متضاربة في بحر الصين الجنوبي، لم نسمح لهذا بأن يقف في طريق استعادة تعاون اقتصادي وسياسي أشد قوة.

في أماكن أخرى الأمور لا تبشر بخير كبير. في الشرق الأوسط، فإن عملية السلام لا تزال متوقفة، مع عدم تمكن كلا الطرفين من الاتفاق على مساحة الأرض التي تنبغي إعادتها في الضفة الغربية. ونحن جميعا نأمل أن تنتهي الآن المأساة في كوسوفو. ومحادثات السلام الإقليمية ليست ناجحة تماما في وقف الحرب الأهلية في الكونغو.

إن مستقبل معظم أوجه التقدم في هذا العالم المعولم، بل بالفعل بقاء البشرية نفسها، معرض لخطر كبير نتيجة إبقاء بعض البلدان المستمر على ترساناتها النووية، وأسلحة الدمار الشامل المعدة للإطلاق ومذهب الردع

النووي. والخوف والترقب اللذان تولدهما هذه الأسلحة كافيان للقضاء على الثقة الهشة التي تجعلنا نقدم على مخاطر الاستثمار والمخاطر الاقتصادية في عالمنا المتكامل اقتصاديا. والخوف ينبغي ألا يكون له مكان في سعينا من أجل التقدم.

إن الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تزال بأسلحتها النووية ومذهبها الخاص بالردع النووي تعرض للخطر العمل الشاق الذي نقوم به جميعا. والأسلحة النووية لا تزال تمثل أخطر تهديد لوجود البشرية. والوجود المستمر لترسانات نووية كبيرة ولشبكة الدول التي تتمسك بالحماية المتصورة لمذهب الردع النووي يجعل القضاء على هذه الأسلحة أكثر صعوبة. ومما يدعو إلى السخرية، أن هذه المهمة جعلت أكثر صعوبة عندما قررت دولتان من منطقتنا، عضوان زميلان في حركة عدم الانحياز، الاستسلام لإغراء النداء النووي. وبعد ذلك، فإن الجهد العالمي لتخليص العالم من الأسلحة النووية قد تعرض لنكسة خطيرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل حث كلا البلدين على الاشتراك في الحوار وأن يوضح لهما أن الأسلحة النووية غير مقبولة بالنسبة لهما أو لأي بلد آخر.

يجب أن نكون مستعدين لتلمس جميع الوسائل وتجربة جميع التدابير لمعالجة هذه المسألة الخاصة بالأسلحة النووية. ويجب ألا نهدأ حتى يقضى على كل سلاح نووي موجود. وسواء كنا في قاعات محكمة العدل الدولية، أو بصدد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أو بصدد استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح أو أي مكان آخر، في المنطقة تلو المنطقة ونصف الكرة تلو نصف الكرة الآخر، يجب أن نواصل عملنا نحو القضاء التام على الأسلحة النووية.

وبهذه الروح نرحب بمبادرة مجموعة الدول الثماني التي أصدرت الإعلان المشترك بشأن إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية لكي تتفاوض اللجنة الأولى على مشروع قرار شامل عملي يحمل نفس العنوان. ونأمل أن يكون مشروع القرار هذا، الذي تؤيده بلدان على الصعيد الإقليمي برمته ضربة قاضية موجهة إلى الأسلحة النووية.

ونؤيد أيضا جهود ميانمار، التي بادرت بنهج شامل في مشروع قرارها بشأن نزع السلاح النووي.

وتؤيد الفلبين أيضا مبادرة ماليزيا الخاصة بمواصلة العمل بناء على فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في عام ١٩٩٦ بشأن مشروعية استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها عن طريق مشروع قرار طرحته على لجنتنا.

ونتعهد أيضا بتأييدنا المستمر لإندونيسيا، التي تترأس الفريق العامل المعني بنزع السلاح التابع لحركة عدم الانحياز.

أما في منطقتنا، فلا نزال نبذل جهودنا لإشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية في حوار لإقناعها بالانضمام إلى البروتوكول الملحق بمعاهدة جعل جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وفي مجال الألغام الأرضية، تمكنا من استخدام نفس التطورات في التكنولوجيا والاتصالات التي حفزت العالم المعولم على تعبئة العمل العالمي. ونفس التطورات التي تحفزها التكنولوجيا نشطت العمل المتضافر بين الدول والعناصر الفاعلة من غير الدول عندما تعلق الأمر بالتعامل مع مسألة الألغام الأرضية. ولم يحدث أبدا في تاريخ نزع السلاح أن جرى القيام بهذا القدر الكبير من العمل في وقت قصير كهذا. ففي خلال سنوات قليلة، جرى التوصل إلى اتفاق عالمي، يعد واحدا من اتفاقات قليلة حقة أبرمت في مجال نزع السلاح.

حققنا نصرا كبيرا بمعاهدة أوتاوا التي تفرض حظرا شاملا على الألغام المضادة للأفراد. والفلبين ترحب بالتصديق الأربعين على الاتفاقية وتتطلع لنفاذها. ومع أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به، نحن على ثقة بأن الاجتماع الأول للدول الأطراف سيكون ناجحا في إنشاء الآليات اللازمة للتنفيذ الفعال للاتفاقية.

وفي هذا الصدد، تود الفلبين أن تعرب عن امتنانها لعروض بتقديم موارد لم يكن الاجتماع الأول للدول الأطراف ليصبح حقيقة واقعة بدونها. هذه العروض تجيئ من نفس الدول التي وفرت منذ البداية ليس قيادة

سياسية فحسب وإنما دعما ماديا أيضا لتخليص العالم من الألغام الأرضية.

وينبغي لنا ليس فقط أن نضمن التنفيذ الفعال للمعاهدة، وإنما أيضا أن نواصل تحديد مكان كل لغم وإبطاله. ومرة أخرى، علينا أن نعترف بالدور الأساسي للمنظمات غير الحكومية في إزالة الألغام وإعادة تأهيل الضحايا.

وفيما يعد فقط الجانب المظلم للعولمة، فإن نفس التكنولوجيا وأوجه التقدم التي حفزت على إزالة الحواجز في العالم وعلى عولمته بشكل فعلي، هي التي عززت، للأسف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. والتحريك السهل لرأس المال وللتمويل، وكذلك أوجه التقدم في التحرك الكفء للسلع عبر المناطق والمحيطات والحدود، كفلت الاتجار والتحرك غير المشروعين المستمرين الجامحين للأسلحة الصغيرة. ويجب علينا أن نواصل تلمس الطرق لمعالجة مسألة النقل والتوزيع غير المشروعين للأسلحة الصغيرة. وقد قدر الأمين العام أن ٩٠ في المائة من الذين قتلوا أو جرحوا نتيجة استخدام أسلحة عسكرية خفيفة كانوا من المدنيين وأن ٨٠ في المائة من هؤلاء من النساء والأطفال. إننا بحاجة إلى بناء توافق آراء عالمي على رصد النقل غير المشروع للأسلحة وعلى الرقابة عليه. لقد عُقِدت بضعة اجتماعات غير رسمية بشأن هذه المسألة، وستواصل الفلبين تأييد كل الجهود تحقيقا لهذا الغرض.

لقد استفاد الارهابيون والمؤسسات الإجرامية الدولية من العولمة أيضا. إنهم - وقد استفادوا من وسائل النقل والاتصالات الحديثة - أنشأوا وسائل وشبكات متقدمة يديرون عن طريقها شؤون أفرادهم وموارهم. إن استئصال هذا الوبال سيقتضي بذل جميع جهودنا المتضافرة وتفهمنا الجديد للعالم المعولم.

يجب أن نجعل العالم أصغر بالنسبة للإرهابيين. ويجب أن نواصل تعزيز التعاون المتعدد الأطراف والثنائي ضد الإرهاب. وينبغي أيضا عدم ادخار أي جهد في كفاحنا ضد المؤسسات الاجرامية الدولية، وبخاصة تلك التي تتعامل في المخدرات والأسلحة.

إننا سنقضي عليهم. وسندمر المجرمين المستهترين ليس فقط حيثما وجدوا أو في أي مكان يجرؤون على الذهاب إليه، ولكن أيضا باستئصال الجذور التي توفر لهم الوسيلة أو الدافع. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لنجعل الأسلحة غير المشروعة بعيدة عن أيدي الإرهابيين بالقضاء على تلك الأسلحة مرة واحدة وإلى الأبد.

وفي هذا الشأن، تؤيد الفلبين العمل الجاري في مؤتمر نزع السلاح بشأن بروتوكول التحقق من اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وكذلك بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وغني عن البيان أننا نأمل في أن يتولى مؤتمر نزع السلاح قريبا المهمة الحقيقية، مهمة نزع السلاح النووي. وحتى يمكن تقديم المساعدة في تلك المهمة، تحث الفلبين مؤتمر نزع السلاح على أن يقرر ما يلزم بشأن توسيع عضويته وقبول مقدمي الطلبات الحاليين.

إن العولمة تحمل معها فعلا الوعد المبشر بعصر جديد يسوده السلم والازدهار. ويجب أن نركز جهودنا على مهام نزع السلاح المحددة المعروضة علينا حتى نحقق هذا الوعد. ويجب أن نوجد انفتاحا وثقة جديدين ليس فقط في إطار منظمتنا بشأن مسألة نزع السلاح، ولكن أيضا عند التعامل فيما بيننا بوصفنا دولا. ويجب، في الظروف الملائمة، أن نكون أكثر انفتاحا بالاستماع إلى وجهات نظر الآخرين وبالإعراب عن وجهات نظرنا، حتى بالنسبة للمسائل التي تعتبر خلافية إلى حد كبير. ويجب علينا أن نرحب بالأفكار ونتشاطرها بدلا من التشكيك فيها.

العولمة، بطريقة ما، تجعل من الصعب جدا ألا يحدث هذا. لأن الأفكار والأعمال والمبادرات تتحرك اليوم عبر الحدود بطرق لم تكن متصورة من قبل. والأفكار بشأن الحرية والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان تتحرك بحرية ومن المستحيل قمعها.

وفي مجال نزع السلاح يجب علينا، ونحن مسلحون بنفس الأدوات التي خلقت العالم المعولم، بالإضافة إلى عزمنا المصمم، أن نتأكد من أن الذين يقاومون التغيير ويتمسكون بعدم قابلية تغيير المذاهب التي تركت

كذكريات مأساوية عن عالم ذي قطبين يجب أن يجدوا من الصعب عليهم ألا يكونوا متأثرين بالرغبة الساحقة لدى العالم كله في أن يكون خاليا من أسلحة الدمار الشامل.

إن الجمعية الألفية قريبة منا. ويجب أن نأتي إلى هذا الحدث الحاسم باقتراحات ومبادرات تكفل أن تكون الألف سنة القادمة خالية من أسلحة الدمار الشامل وألا تكون الترسانات التقليدية الوطنية مملوءة إلا بالمستويات اللازمة بشكل معقول للدفاع عن النفس. وليست هناك طريقة للإعداد للجمعية الألفية، فيما يتعلق بنزع السلاح، أفضل من عقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح في أقرب وقت ممكن.

وهذا الانفتاح أو الرغبة في إشراك الآخرين بطريقة مرنة ينبغي ألا تؤخذ على أنها علامة ضعف. فبدلا من الضعف، فإن انفتاح جديد يعكس جرأة ينبغي أن نجدد بها الوعد المبشر بحلول عصر جديد.

إن الانفتاح لا يزال هو مفتاح عالم اليوم المعولم. ولا حاجة إلى الخوف من الانفتاح. والجرأة ليست بحاجة إلى أن تكون هي المضيعة للوعود المبشرة بالخير.

السيد العنبكي (العراق): السيد الرئيس، أضم صوتي إلى الذين سبقوني في تقديم التهنئة لكم ولزملائكم في المكتب ونطمح إلى الوصول إلى نتائج ملموسة وعملية في سعينا لتحقيق نزع السلاح التام والشامل تحت رئاستكم.

ما زالت الوثيقة الختامية الصادرة عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح والمعقودة في عام ١٩٧٨ هي دستور نزع السلاح للمجتمع الدولي حيث حددت فيها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وبالإجماع الأولويات في مجال نزع السلاح بوضوح، إذ تضمنت الفقرة ٤٥ من الوثيقة:

"وتكون الأولويات في مفاوضات نزع السلاح ما يلي: الأسلحة النووية، وأسلحة التدمير الشامل الأخرى، بما فيها الأسلحة الكيميائية، والأسلحة التقليدية، بما فيها تلك التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وتخفيض القوات المسلحة".

كما أكدت الفقرة ٤٧ من الوثيقة نفسها:

"إن الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على البشرية وعلى بقاء الحضارة. ولا بد من وقف سباق التسلح النووي بجميع نواحيه وعكس اتجاهه لتجنب خطر اندلاع حرب تستخدم فيها الأسلحة النووية، والغاية النهائية في هذا المضمار هي الإزالة الكاملة للأسلحة النووية".

إن الطابع التدميري الهائل للأسلحة النووية ينبغي أن يولد زخما متواصلا من أجل السعي الحثيث والمستمر لتحقيق هدف الإزالة الشاملة والتامة لها، ولا تزال آثار الاستخدام الأول للأسلحة النووية في هيروشيما وناغازاكي قبل أكثر من نصف قرن ماثلة أمامنا، تعاني منها الأجيال في اليابان ويعاني منها ضمير الإنسانية. إن الادعاء بأن هذه الأسلحة ليست للاستخدام بل للردع هو ادعاء لا يمكن الركون إليه. إن وجود هذه الأسلحة بحد ذاته يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ومن المؤسف له أن جهود المجتمع الدولي في هذا المجال لم تحقق نتائج هامة وخطوات عملية في طريق إزالة هذه الأسلحة لحد الآن على الرغم من العدد الكبير من قرارات الجمعية العامة ونداءات المجتمع الدولي وقرار محكمة العدل الدولية الأخير.

إن تحقيق هدف القضاء على الأسلحة النووية يستوجب القيام بخطوات عملية تتضافر فيها الجهود الإقليمية والدولية على حد سواء. وتتجسد هذه الخطوات فيما يأتي:

- قيام الدول النووية بتنفيذ التزاماتها استنادا إلى المادة ٦ من معاهدة عدم الانتشار والموافقة على برنامج زمني محدد لإزالة الأسلحة النووية. ولحين تحقيق هذا الهدف على الدول النووية إعطاء ضمانات ملزمة قانونا للدول غير النووية بعدم استخدام أو التهديد باستخدام هذه الأسلحة ضدها.

- تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار من خلال انضمام جميع الدول إليها بدون استثناء.

- تفعيل دور مؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل الدولي الوحيد والمتعدد الأطراف القادر على التوصل إلى صكوك دولية ملزمة في مجال نزع السلاح وخاصة في ميدان إزالة الأسلحة النووية.

تشهد منطقة الشرق الأوسط اليوم وضعا خطيرا واختلالا هائلا في ميزان القوى، فإسرائيل تواصل سياستها التوسعية وتحتل الأراضي الفلسطينية وأراضي دولتين عربيتين، وتستند في سياستها التوسعية تلك إلى ترسانة هائلة من أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها النووية والكيميائية والبيولوجية والصواريخ بعيدة المدى وهي الطرف الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم الانتشار ويرفض تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) الذي طالب إسرائيل بالاسم بإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن هذا الوضع يهدد السلم والأمن في المنطقة وفي العالم ويشجع على سباق التسلح في المنطقة، كما أنه يفضح سياسة الكيل بمكيالين التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وبهذا الخصوص فالولايات المتحدة التي تتطرف في تفسير متطلبات قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وبالذات القسم (جيم) منه عندما يتعلق الأمر بالعراق فإنها تنسى أن القسم (جيم) من هذا القرار المعتمد تحت الفصل السابع تضمن الفقرة (١٤) التي تشير إلى أن الإجراءات التي يتخذها العراق في مجال نزع السلاح هي خطوات نحو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط. وهذه الفقرة أهملت منذ أول مراجعة لتنفيذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ولحد الآن. ولم تتخذ الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة أية إجراءات تنفيذية لوضعها حيز التنفيذ وذلك بسبب الضغط الأمريكي. ولكي يكون مجلس الأمن أمينا على تنفيذ متطلبات القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بشكل شمولي فيجب عليه النظر في تنفيذ هذه الفقرة.

لقد أشارت بعض الوفود إلى تنفيذ العراق لالتزاماته بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١). وبودنا أن نؤكد بهذا الشأن الحقائق الآتية: لقد تعاون العراق مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية طيلة سبع سنوات ونصف وأنجز متطلبات تنفيذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١). ففي الملفات الثلاثة الكيميائية والبيولوجية والصواريخ نفذ العراق كل متطلبات نزع السلاح وحتى في المجال البيولوجي الذي يعتقد البعض أن فيه بعض الأسئلة تحتاج إلى توضيح. فنحن نؤكد أن هذا الفهم خاطئ، وسببه أسلوب اللجنة الخاصة غير المهني في خلط الأساسي بالهامشي ومتطلبات نزع السلاح بسواها. ولقد طلبنا من اللجنة الخاصة أكثر من مرة، وآخرها خلال لقاء السيد طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء مع بتلر يوم ٣ آب/أغسطس ١٩٩٨ أن يقدم أية أدلة على احتفاظ العراق بأسلحة محظورة بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) أو على وجود مصانع أو معدات أو أجهزة متعلقة بتلك الأسلحة ولم تدمر. ولم يجب بتلر على هذا الطلب لحد الآن.

أما في المجال النووي فقد ذكرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريرها نصف السنوي الأخير في الفقرة "٢٣" منه:

"وإذا ما استأنف العراق التعاون التام مع الوكالة، لن يكون هناك أي عائق أمام التنفيذ الكامل لخطة الوكالة للرصد والتحقق المستمرين، والاستمرار، كجزء من تلك الخطة، في تفحص المسائل والشواغل القليلة المتبقية وأي جانب آخر من جوانب البرنامج النووي السري للعراق تظهره أي معلومات جديدة تصل إلى علم الوكالة.

لكن الولايات المتحدة لا تزال تعارض نقل هذا الملف إلى المراقبة المستمرة لأسباب سياسية.

ونحن نؤكد أولوية نزع السلاح النووي وبقية أسلحة الدمار الشامل فإننا لا ننتقص من جهود المجتمع الدولي من أجل السيطرة على الأسلحة التقليدية وتخفيض الميزانيات العسكرية وقيام الدول المصدرة لهذه الأسلحة، والتي تقف الولايات المتحدة في مقدمتها، بتخفيض صادراتها لوسائل الدمار هذه. وفي نفس الوقت علينا أن نؤكد في هذا الصدد على الربط الموضوعي بين نزع السلاح والتنمية.

إن انتشار الحروب الأهلية والصراعات المحلية والإقليمية والدولية، وبالذات بعد تفرد قطب واحد في

قيادة العالم، لا يمكن أن تلقى تبعتها على الأسلحة الصغيرة مثلا! إن جذور تلك الصراعات تعود إلى مخلفات الفترة الاستعمارية وإلى نقص التنمية والتهميش المستمر لاقتصاديات الدول النامية والهوة المتسعة بين دول الشمال ودول الجنوب، والذي بمجموعه ينتج عنه جماهير من العاطلين عن العمل الذين يستجيبون لأي نداء للعنف.

إن اعتماد شعار التنمية المستدامة وتخصيص فائض نزع السلاح للتنمية وتوفير فرص العمل للجميع في بيئة دولية سليمة اقتصاديا وسياسيا سيجعل كل هؤلاء العاطلين يصهرون أسلحتهم ويحولونها إلى محاريث. ومحصلة كل هذه العوامل هي أعداد غفيرة من العاطلين عن العمل الذين يستجيبون لأي دعوة للعنف. ولو اتخذنا التنمية المستدامة هدفا وحولنا عوائد نزع السلاح إلى التنمية وإلى توفير فرص العمل للجميع في ظل بيئة دولية تتسم بالأمن الاقتصادي والسياسي، يمكننا أن نساعد جميع الأشخاص العاطلين عن العمل على تحويل سيوفهم إلى محاريث.

السيد صقيري (الأردن) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن المملكة الأردنية الهاشمية، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بالتهانئ بمناسبة انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة. ونحن على ثقة بأن هذه اللجنة في ظل رئاستكم القديرة ستتمكن من النهوض بمسؤولياتها بفعالية فائقة. اسمحوا لي أيضا أن أهنئ سائر أعضاء المكتب على انتخابهم وأن أتمنى لهم كل نجاح كما أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل. وبصفة خاصة يسعدني عظيم السعادة أن أرى زميلي وصديقي العزيز معتز زهران يتبوأ منصب مقرر هذه اللجنة.

تجتمع اللجنة الأولى هذا العام في ظل خلفية منجزات بارزة وكذلك تحديات خطيرة في ميدان الأمن الدولي ونزع السلاح. وفي جانب المنجزات البارزة من كشف الحساب نجد تطورات إيجابية مثل توقيع ١٣٠ بلدا على اتفاقية أوتاوا بشأن حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها، مع اقتراب تحقيق العدد المستهدف من التصديقات المطلوب لدخولها حيز النفاذ؛ والقرار الأخير الذي اتخذه مؤتمر نزع السلاح بالبدء في المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لمنع إنتاج المواد الانشطارية؛ والعمل المتواصل الذي تقوم به اللجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل إنشاء نظام للتحقق من التقيد بالمعاهدة؛ والعمل المستمر للفريق المخصص لاتفاقية الأسلحة البيولوجية الرامي إلى إنشاء نظام للتحقق والامتثال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وكذلك الدعوة مؤخرا إلى عقد اجتماع وزاري غير رسمي يكرس لتعزيز المعاهدة؛ وأخيرا اعتماد البروتوكول النموذجي الإضافي لاتفاقات الضمانات الحالية بين الدول الأعضاء والوكالة الدولية للطاقة الذرية والانضمام إليه.

وعلى الجانب الآخر من كشف الحساب نجد للأسف تطورات وحالات سلبية مثل التجارب النووية في جنوب آسيا في شهر أيار/ مايو الماضي؛ والعزوف المستمر من جانب الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تمتلك قدرات كبيرة في مجال الأسلحة النووية - أقصد إسرائيل - عن الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعزوفها عن وضع جميع منشآتها ومرافقها النووية تحت نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ والعزوف المستمر من جانب دول حائزة للأسلحة النووية عن الوفاء بالتزاماتها امتثالا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار بمواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن تدابير فعالة تتصل بنزع السلاح النووي؛ وعدم التوصل إلى اتفاق على الدعوة إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح؛ والإخفاق حتى الآن في اتخاذ خطوات عملية لتوسيع سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ليشمل المقتنيات والمشتريات العسكرية عن طريق الإنتاج الوطني وكذلك المخزونات من أسلحة الدمار الشامل.

وبلدي، الأردن، ما فتئ ملتزما بقضية السلم والأمن الدوليين. وقد نادينا عبر سنوات بإيجاد تسوية سلمية للصراع في الشرق الأوسط، تسوية يمكن أن تفضي إلى إحلال سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة. ونحن ندرك، كما يدرك العديدون داخل وخارج المنطقة، أنه لتحقيق سلام دائم، ينبغي اتخاذ خطوات إيجابية من أجل بناء الثقة بين الأطراف، وعلى رأس هذه الخطوات تخليص المنطقة من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل.

ومنذ أن اجتمعنا هنا في العام الماضي، انضم الأردن إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وصدّق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب، ووقّع على اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد ووقع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية البروتوكول الإضافي للضمانات. وبذلك أكمل الأردن انضمامه إلى جميع الصكوك الدولية التي تنص على عدم انتشار الأسلحة النووية وكذلك حظر سائر أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن الجمعية العامة، على مدى العقدين الماضيين، دعت جميع الدول في الشرق الأوسط التي لم تفعل ذلك بعد وخاصة الدولة الوحيدة التي تمتلك في المنطقة قدرات كبيرة في مجال الأسلحة النووية، أن تنضم دون تأخير إلى معاهدة عدم الانتشار وأن تضع جميع مرافقها النووية تحت نظام الضمانات الشامل للوكالة. وجميع الدول في الشرق الأوسط باستثناء إسرائيل أطراف الآن في معاهدة عدم الانتشار.

ومنذ عام ١٩٧٤، ما فتئت الجمعية العامة تدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة، وقد حقق ذلك القرار منذ عام ١٩٨٠ زخما أكبر باتخاذه بتوافق الآراء. وعلاوة على هذا، فإن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، دعا في الفقرة ٥ من قراره بشأن الشرق الأوسط جميع الدول في المنطقة:

"أن تتخذ خطوات عملية، في المحافل المختصة، بهدف إحراز تقدم، في جملة أمور، نحو إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، النووية والكيميائية والبيولوجية، ومنظومات إيصالها، يمكن التحقق منها بصورة فعالة، وأن تمتنع عن اتخاذ أي تدابير يكون من شأنها إعاقة بلوغ هذا الهدف". (NPT/CONF.1995/32) (الجزء الأول))

والفقرة ٦ من القرار ذاته دعت جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تمد يد التعاون وأن تبذل قصارى جهدها من أجل كفالة تحقيق ذلك الهدف. ومن المؤسف أنه بعد مؤتمر الاستعراض والتمديد التاريخي لمعاهدة عدم الانتشار بأكثر من ثلاث سنوات لا يوجد حتى الآن أي دليل على تلك الجهود في المنطقة.

وهنا، لا يسعنا إلا أن نؤكد مجددا مثلما فعلنا مرارا وتكرارا، اقتناعنا بأن فرص إحلال سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط تبدو ضئيلة جدا من دون بناء الثقة بين الأطراف المعنية. ومع ذلك، لا يمكن إطلاقا بناء الثقة بوجود أسلحة الدمار الشامل في المنطقة.

أنتقل الآن إلى تناول مسائل أخرى مدرجة في جدول أعمالنا في هذه الدورة، فيما يقترب القرن من نهايته، فإن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ٢٠٠٠ يحظى بمزيد من الاهتمام. والأردن شارك بفعالية في الدورتين اللتين عقدتهما اللجنة التحضيرية في نيويورك وجنيف. ومع ذلك، نأسف لحقيقة أن الدورة الثانية التي عقدت في جنيف لم تسفر عن نتائج ملموسة بشأن مسائل موضوعية، ولم تتمكن إذن من تقديم توصيات إلى الدورة المقبلة. ويحدونا الأمل في أن تحظى الدورة الثالثة التي ستعقد في العام المقبل بفرص أفضل للنجاح، ونحث جميع المشاركين في تلك الدورة على العمل بجد من أجل تعزيز عملية الاستعراض والخروج بتوصيات يتم التوصل إليها بتوافق الآراء.

أما فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فمما يشجعنا أن ١٥٠ دولة وقعت على المعاهدة حتى الآن، وأن ٢١ دولة أودعت وثائق التصديق عليها. ونحن نشارك الدول الأعضاء الأخرى التي دعت جميع البلدان التي لم توقع وتصدق على المعاهدة بعد أن تفعل ذلك، ولا سيما الدول الـ ٤٤ المطلوب أن تصدق عليها كي تدخل المعاهدة حيّز النفاذ.

ومما يشجعنا أيضا أنه أخيرا ستبدأ مفاوضات جادة قريبا بهدف إبرام اتفاقية غير تمييزية وممكن تطبيقها عالميا لحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض الأسلحة النووية. وقد أكد الأردن مجددا في عدة مناسبات أهمية إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية باعتبارها خطوة هامة نحو تحقيق عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي على حد سواء.

إن قرار مؤتمر نزع السلاح بإنشاء لجنة مخصصة تعنى بالضمانات الأمنية السلبية هو بالتأكيد خطوة هامة نحو طمأنة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إزاء استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وبغية أن تكون هذه الضمانات فعالة، ينبغي أن تتخذ شكل صك دولي ملزم قانونا. وينبغي بالتأكيد أن تتخطى النطاق المحدود للضمانات المعطاة حتى الآن، سواء الضمانات التي يوفرها قرارا مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) و ٩٨٤ (١٩٩٥)، أو أية بيانات أو إعلانات أخرى أحادية أو متعددة الأطراف.

والأردن ما فتئ مؤيدا قويا لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ونحن نعتبر السجل آلية لا غنى عنها لتحقيق الشفافية في الأسلحة، الأمر الذي يفضي إلى بناء الثقة، لا سيما في مناطق تكون عرضة للصراعات من قبيل منطقة الشرق الأوسط. ومع ذلك، نعتقد أن السجل قد لا يكون فعالا إلا إذا جرى توسيع نطاقه ليشمل ممتلكات ومشتريات عسكرية عن طريق الإنتاج الوطني، فضلا عن أسلحة الدمار الشامل. لذلك نشعر بالأسف إزاء حقيقة أن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة لم يتوصل في دورته الأخيرة إلى التصدي لهذه المشكلة. ويحدونا الأمل في أن تتمكن الدورة المقبلة التي سيعقدها الفريق في عام ٢٠٠٠ من تصويب هذه الحالة.

ومثلما أوجزت سابقا، فإن الأردن وقّع مؤخرا على اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ولقد أكدت هذه الخطوة مجددا التزامنا بالمساعدة على إزالة تلك الأسلحة الأكثر مداعاة للضرر واللاإنسانية، وهي الأسلحة التي تخلف آثارا عشوائية خاصة على الأطفال والمدنيين الأبرياء الآخرين، وتقوم صاحبة الجلالة الملكة نور، ملكة الأردن، بصفتها رئيسة شبكة الناجين من الألغام الأرضية، بقيادة الحملة العالمية النطاق لإنقاذ العالم من الألغام الأرضية المضادة للأفراد وبالإسهام فيها. ويحدونا الأمل في أن تشارك جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المقتدرة ماليا وتقنيا، في الجهود المبذولة من أجل نزع الألغام وتوفير المساعدة لضحايا الألغام الأرضية على حد سواء.

إن أسلحة الدمار الشامل والألغام الأرضية ليستا التحديين الوحيدين لبقاء البشرية. فالأسلحة الصغيرة تشكل أيضا تهديدا خطيرا لجميع الأمم. ونحن نرحب بالجهود المبذولة مؤخرا من أجل تسليط الضوء على هذه المشكلة بغرض التوصل إلى توافق في الآراء على مبادئ توجيهية لنهج شامل حيال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية. ونحن نؤيد جميع الخطوات الإيجابية نحو عقد مؤتمر دولي بشأن التجارة غير المشروعة بالأسلحة.

وأخيرا، فيما يتعلق بمسألة الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، نشارك الوفود العديدة شعورها بخيبة الأمل التي أعربت عنها في هذه القاعة إزاء فشل هيئة نزع السلاح، خلال دورتها لعام ١٩٩٨، في تحقيق توافق في الآراء على أهداف الدورة الاستثنائية وجدول أعمالها. ونعتقد أنه بات من المحتم أن نتفق في الدورة الراهنة للجمعية العامة على موعد محدد لانعقاد الدورة الاستثنائية الرابعة، فضلا عن أهدافها وجدول أعمالها.

السيد البسباس (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، يطيب لي في البداية أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، كما أهنئ أعضاء المكتب على انتخابهم أيضا.

إن لجنتنا تجتمع هذه السنة وسط ظروف غير مشجعة فيما يتعلق بعمليات نزع السلاح، وخاصة نزع السلاح النووي والسياسات المرتبطة به والمؤثرة فيه. لقد لاحظنا جميعا ما سببته التفجيرات النووية الأخيرة في جنوب آسيا من قلق دولي وما صدر بحقها من تنديدات. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا حدثت هذه التفجيرات؟ فمنذ سنوات طويلة، نحن نعمل من خلال اللجنة الأولى، نجتمع السنة تلو السنة، بغرض تحقيق هدف نبيل وهو تخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل وتعزيز الأمن والسلم فيه وخلق ثقة متبادلة بين شعوب الأرض. ولكن رغم مجهوداتنا فقد أدركنا مؤخرا وبالمشاهدة العلنية أن انتشار السلاح النووي ما زال مستمرا ولم نتمكن من إيقافه. لا بد إذن من وجود خلل ما في أسلوب عملنا أو في توجهاتنا وأولوياتنا منعنا من تحقيق هدفنا في إحراز تقدم شامل وكامل في مجال نزع السلاح النووي.

وفي رأينا، وهو رأي يشاطرنا فيه عدد كبير من الدول، أن الخلل الرئيسي يكمن في الاستمرار في التركيز على سياسات منع الانتشار النووي وإهمال الجانب الآخر والأهم وهو نزع التسلح النووي. وهذه مسألة ليست جديدة بالطبع، فلطالما طالبنا مع غيرنا بالتركيز على نزع التسلح النووي. ونود التذكير بأنه ما لم نراع هذه المسألة في أعمالنا بشكل جاد وعملي فإن مجهوداتنا ستتعثر وخلافاتنا لن تنتهي وستبقى مشاكلنا قائمة ويبقى معها التوتر الدولي.

إن الإجابة على سؤالنا حول سبب التفجيرات النووية الأخيرة في جنوب آسيا تفرض علينا الانتباه إلى حقائق مهمة وواقع ملموس لا يمكننا تجاهله. ويتوجب علينا أخذ هذه الحقائق بعين الاعتبار في مناقشاتنا وقراراتنا. فهذه التفجيرات قد تعكس الرغبة في رفض حالة اللاتوازن في التسلح النووي السائدة حاليا في العالم، حيث هناك نوعان من الدول: دول حائزة للأسلحة النوية، ودول غير حائزة لها؛ دول يسمح لها بالاستمرار في حيازة وتطوير هذه الأسلحة، ودول محرم عليها هذا وذاك. وهذه سياسة يفترض أن يكون الزمن قد عفا عليها وتتعارض مع مبدأ نزع السلاح النووي الذي ننادي به من خلال هذه اللجنة منذ سنوات عديدة. ليس من غير الطبيعي إذن أن تفرض بعض الدول الاستمرار في التفمييز غير المنطقي وأن تسعى إلى تجسيد هذا الرفض بطريقة عملية.

إن عدم توفير ضمانات فعالة للدول غير النووية ضد التهديدات النووية هو أيضا سبب آخر يضاف إلى اللامبالاة التي تبديها الدول الحائزة للأسلحة النووية حيال تنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك رغم التمديد اللانهائي للمعاهدة وصدور قرارات مؤتمر عام ١٩٩٥ لتمديد واستعراض المعاهدة. وثمة سبب آخر يعكس حالة اللامبالاة والفوضى والازدواجية في المعاملة السائدة في العالم حاليا فيما يخص الوضع النووي يكمن في امتلاك البعض لأسلحة نووية هجومية رغم أن هذه الدول غير مصنفة رسميا كدول نووية حسب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ففي حين تتم ملاحقة البعض ليلا نهارا بالقوة أحيانا، وبالتهديد والتنديد أحيانا أخرى، يترك البعض ليفعل ما يشاء.

إن التفجيرات النووية الآسيوية قد بينت لنا بشكل ملموس أن نظرية الردع النووي لا تزال قائمة رغم انتهاء الحرب الباردة ورغم معاهدتي عدم انتشار الأسلحة النووية والحظر الشامل للتجارب النووية. والملام على استمرار بقاء هذه النظرية هو مَن أوجدها أصلا، لأنه لم يتخل عنها فعليا حتى وإن كان يرغب في إقناعنا بغير ذلك كلاميا. فالترسانات النووية لا تزال قائمة، وتطويرها، بما في ذلك وسائل إيصالها، لم يتوقف.

إن كل هذا يزيد من اعتقادنا بأن الحل الأمثل والأسرع هو تبني استراتيجية شاملة تعتمد على مبدأ نزع وإزالة الأسلحة النووية بالكامل، وعدم الاقتصار على سياسة منع الانتشار التي ثبت عدم جدواها لوحدها. إن القول بأن التفجيرات النووية الآسيوية لا تعكس عدم فعالية معاهدتي منع الانتشار النووي وحظر التجارب النووية لأن الدولتين اللتين قامتا بالتفجيرات هما دولتان غير طرفين في المعاهدتين هو قول غير دقيق ولا يظهر الحقيقة كاملة. فهاتان الدولتان رفضتا أصلا الانضمام إلى المعاهدتين لقصورهما وضعفهما من حيث أنهما تكرسان سياسة منع الانتشار النووي الأفقي ولا تضيفان شيئا إلى سياسة نزع السلاح النووي أو حتى تخفيض المخزون منه.

إن انضمام البرازيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أمر سعدنا به لأنه يقلص عدد الدول التي لا تزال باقية خارجة المعاهدة. وبالتالي يساهم ذلك في تخفيض الخطر النووي الذي يهدد العالم. ولكن مع ذلك، فإننا نسعى إلى تحقيق عالمية هذه المعاهدة وهو أمر تبنيناه جميعا من خلال قرارات مؤتمر عام ١٩٩٥ لتمديد واستعراض المعاهدة. وهذه العالمية لا يمكن تحقيقها طالما بقيت قوى نووية خارج المعاهدة. وأود هنا أن أذكر بالقدرات النووية الإسرائيلية التي لا تخضع لأي رقابة دولية والتي تشكل خطرا حقيقيا في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن التكهن بعواقبه. إن الرفض الإسرائيلي المتواصل لقبول إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية على منشآت إسرائيل النووية من جهة، وعدم الاهتمام الذي تبديه الكثير من الدول الغربية حيال هذا الموضوع وموضوع التسلح النووي الإسرائيلي عامة من جهة أخرى، مسألة لا يمكن التغاضي عنها. إن الاستمرار في التعامل مع هذا الموضوع بهذا الشكل وعدم إعطائه الأهمية التي

يستحقها إنما يجسد حالة الازدواجية في التعامل، وهو ما نسعى إلى الابتعاد عنه في أعمال هذه اللجنة.

إن الدول العربية تسعى منذ سنوات طويلة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتم تطوير هذه المبادرة لتشمل كافة أسلحة الدمار الشامل. ولكن تبقى العقبة الرئيسية في رفض الإسرائيليين المشاركة في إقامة هذه المنطقة. إن ذريعة الأمن القومي، التي طالما استعملت للهروب من الالتزام بإنشاء هذه المنطقة والانضمام إلى اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، لا يمكن ولا يجب القبول بها لأنها ترجع بنا إلى زمن نظريات الردع النووي الذي نريد أن نتجاوزه. كما أن هذه الذريعة ستفرض على دول المنطقة إيجاد السبل المناسبة والكفيلة بحماية أمنها القومي أيضا، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار التوتر والصراع في المنطقة.

إن قيام مؤتمر نزع السلاح أخيرا بإنشاء لجنتين مخصصتين للتفاوض حول إنشاء اتفاقية لمنع إنتاج المواد الانشطارية التي تدخل في إنتاج الأسلحة النووية ولإنشاء اتفاقية توفر ضمانات أمنية للدول غير النووية هو تطور إيجابي. ونأمل أن يتم تفادي عيوب الاتفاقيات السابقة بحيث نخرج باتفاقية لا تمنع فقط إنتاج المواد الانشطارية وإنما تنص على التخلص من المخزون منها، وتكون بالتالي قد تجنبت أن تصبح اتفاقية أخرى في سلسلة الاتفاقيات التي تعمل على منع الانتشار النووي فقط دون التخلص من السلاح النووي المخزن.

كما نأمل أن ينجح المؤتمر في إنشاء نظام ضمانات فعال للدول غير النووية ضد أي هجوم نووي أو التهديد بهجوم نووي عليها، بحيث يشتمل على مزايا حقيقية تكفل حماية فعلية ومؤثرة.

إن عدم تمكّن هيئة نزع السلاح في دورتها السابقة من التوصل إلى اتفاق جماعي حول أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة هو أمر مؤسف، لأننا نؤمن بأن هناك حاجة حقيقية لانعقاد هذه الدورة، خاصة في الظروف الحالية، حيث تعاني مسائل نزع السلاح من بعض التراجع. ونأمل أن تتمكن الهيئة في اجتماعها القادم من الاتفاق حول تفاصيل الدورة التي نعتقد بأنها ستساهم في وضع استراتيجية مستقبلية لعملية نزع السلاح في العالم، على أن يتم تحديد موعد انعقاد الدورة في وقت يتناسب مع الظروف السائدة حاليا.

إن فشل الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو أمر مخيب للآمال حقا، خاصة وأن الفشل لم يأت لأسباب جوهرية، وإنما بسبب الموقف غير المنطقي لأحد الوفود الذي رفض الإنصات إلى المنطق وعارض آراء ٩٦ دولة طرفا في المعاهدة، خاصة وأن هذا الموقف كان أساسه رفض الإشارة إلى الأسلحة النووية التي يمتلكها الإسرائيليون، والتي سبقت الإشارة إليها في قرار صادر عن مؤتمر عام ١٩٩٥ لتمديد واستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وختاما، أود أن أشير إلى مسألة الألغام، فليبيا هي إحدى الدول التي تعاني كثيرا من مخلفات الحروب. وحسب تقديرات الأمم المتحدة، فإن هناك ما لا يقل عن ١٠ ملايين لغم مزروعة في الأراضي الليبية. وهذه مشكلة تسبب لنا الكثير من المتاعب، وقد عانينا منها كثيرا وما زلنا نعاني بشريا واقتصاديا.

إن اتفاقية أوتاوا، وإن كانت خطوة إنسانية في سبيل التخلص من مشكلة الألغام في العالم، فإنها تعاني من وجوه قصور كثيرة. وكنا نأمل أن تكون أكثر شمولا، خاصة فيما يتعلق بتقديم المساعدة في إزالة الألغام، والتي يصعب على دول مثل بلادي أن تتعامل معها بمفردها لما تحتاجه من إمكانيات فنية وتقنية متقدمة، بالإضافة إلى التعاون في مجال الخرائط التي تشير إلى مواقع الألغام.

إننا نأمل أن يقوم مؤتمر نزع السلاح بدراسة هذا الموضوع ووضع ترتيبات مستقبلية تتعلق بالتخلص من الألغام في العالم، بحيث يراعى فيها جوانب تقديم المساعدات الكافية وإلزام الدول المسؤولة عن زراعة الألغام في أراضي الغير بإزالتها وتقديم الخرائط والمساعدات البشرية والتقنية للدول المتضررة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالانكليزية): يؤسفني أن أكون مضطرا إلى ممارسة حقي في الرد استجابة لما قاله في جلسة صباح اليوم السفير روبي سابل، سفير إسرائيل. لماذا أعلن عن أسفي على ذلك؟ لأنني أعرف السفير سابل منذ سنين عديدة، فقد كان مشاركا في المفاوضات بين مصر وإسرائيل مدة أطول، وهو ذو معرفة أفضل مما قاله في جلسة هذا الصباح.

فالسفير سابل، بعد أن أورد حججا أمنية مطولة، محاولا تبرير عدم انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعدم إخضاع مرافقها النووية بشكل كامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ارتأى أن يشير بأسف إلى أن مصر من الدول العربية التي لم توقع على اتفاقية الأسلحة الكيميائية - وكأنه من حق إسرائيل وحدها أن تحتفظ بقدرات وسياسات نووية غامضة لحماية أمنها بينما ينبغي لجميع البلدان العربية، وربما مصر على وجه الخصوص، أن تتخلى عن شواغلها الأمنية وتصادق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وهذا في نظرنا مفهوم غير مقبول ولن يؤدي إلى أي تقدم.

وقد أكدت مصر مرارا وتكرارا على أنها مستعدة للمصادقة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية وقادرة على ذلك وراغبة فيه، في إطار صفقة يجب أن تشمل مصادقة إسرائيل على معاهدة عدم الانتشار وإخضاعها لجميع مرافقها النووية بشكل كامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد ظهر ذلك جليا في المبادرة الرامية إلى إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، التي أطلقها الرئيس حسني مبارك في عام ١٩٩١. وشدد الرئيس مبارك على ذلك مرة أخرى في عام ١٩٩٨، دون صدور إشارة إيجابية من إسرائيل.

وفي ذات الوقت، إن كانت إسرائيل مهتمة فعلا باتفاقية الأسلحة الكيميائية، يجب عليها أيضا أن تزيل بعض جوانب الغموض التي تحيط بأنشطتها في ميدان الأسلحة الكيميائية. فعلى سبيل المثال، يتعين عليها أن تبرر استعمال عناصر كيميائية في محاولة الاغتيال الفاشلة ضد السيد خالد مشعل في عمان من قبل عملاء للموساد استخدموا جوازات سفر كندية مزورة. ويتعين عليها أيضا أن تقدم معلومات عن حادثة طائرة العال التي تحطمت في هولندا قبل بضع سنوات وتفسيرا لحمل الطائرة لعناصر كيميائية في طريقها إلى إسرائيل. ويتعين عليها أيضا أن تكشف عن مصير ٣٠ طنا من الحمولة التي كانت على تلك الطائرة.

ويجب على إسرائيل أن تدرك أن الأمن لا يعني أمن إسرائيل وحدها؛ وإنما يعني أمن جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط وأنه مسألة متداخلة ومتكاملة لا يمكن التعامل معها بالجزيئات والقطع.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): في أحد البيانات التي أدلي بها صباح اليوم وردت إشارة إلى القدرات العسكرية لجمهورية إيران الإسلامية. وفي هذا الصدد يود وفدي أن يكرر تأكيد الموقف المشترك عموما بين جميع الدول في الشرق الأوسط بأن التهديد الوحيد للأمن والاستقرار في الشرق الأوسط يأتي من قدرات إسرائيل النووية وحصولها على تكنولوجيا القذائف المتقدمة. وهذا الموقف لا يعبر عن مفهوم سياسي فحسب، وإنما يؤكد قلقا عميقا وبالغا قائما على الحقائق والوقائع. وبالطبع فإن إيران، شأنها شأن الدول الأخرى في المنطقة، لا يمكن أن تظل ساكنة إزاء التهديد الذي تشكله بالنسبة للمنطقة قدرات إسرائيل على الدمار الشامل.

وجمهورية إيران الإسلامية طرف في جميع الاتفاقات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، دون استثناء، وهي تعتبر تكنولوجيا القذائف التي تملكها وسيلة دفاعية تقليدية مشروعة.

إن تكنولوجيا القذائف الرادعة في إيران لا تستخدم إلا للدفاع عن النفس. وكما أوضح بيان وزير الخارجية الإيراني بجلاء فإن هذه التكنولوجيا لا تشكل تهديدا لأي بلد، ولا هي مقامة للاستخدام الأول.

السيد ري جانغ غون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): أشار الوفد الإسرائيلي صباح اليوم إلى ما سماه بالأزمة. ونحن نرى أن الأزمة من جانب إسرائيل. فثمة أزمة حقيقية في عملية سلام الشرق الأوسط لأن إسرائيل تواصل تحديها لمبدأ الأرض مقابل السلام. كما أن استمرار احتلال الأراضي العربية

يخلق أزمة ويشكل تهديدا فعليا للسلام في المنطقة. وينبغي ألا تعكس إسرائيل أزمتها هذه على البلدان الأخرى.

ووفدي يحث إسرائيل على أن تسحب قواتها دون شرط من جميع الأراضي العربية المحتلة، وذلك وفقا لقرارات الجمعية العامة. وينصح وفدي إسرائيل بألا تسير مغمضة العينين وراء خطوات الولايات المتحدة في تصديها لمشكلة شبه الجزيرة الكورية.

لقد ادعت الولايات المتحدة في ملاحظات سابقة أن إطلاق بلدي للسواتل عمل استفزازي. وهذا هراء. فليس هناك استفزاز في إطلاقنا للسواتل، بل إنه يأتي للإفادة السلمية من الكون الذي يتمتع كل بلد بحق مشروع فيه. إلا أن استمرار توجيه الولايات المتحدة للاتهامات المتعلقة بإطلاق السواتل لا يكشف إلا عن محاولات الولايات المتحدة للتغطية على سياستها العدوانية في شبه الجزيرة الكورية وعدم استساغتها لتحقيق البلدان النامية إنجازات جديدة في المجالات العلمية والتكنولوجية.

ووفدي يحث الولايات المتحدة على التوقف عن توجيه الاتهامات إلى بلدي، والتوقف عن استغلال اطلاقنا للسواتل لأغراضها السياسية، في سعي منها إلى تضييق الخناق على بلدي. وأود أن يتفهم المجتمع الدولي تفهما صحيحا الدوافع الكامنة وراء الاتهامات الظالمة من بعض البلدان فيما يتعلق بإطلاقنا للسواتل.

السيد تيكل (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): أتكلم الآن لأن اللجنة تعرضت صباح هذا اليوم لمزيد من الأكاذيب التي ينشرها الوفد الإثيوبي عن إريتريا خلال هذه الدورة للجمعية العامة. والواقع أن الوفد الإثيوبي ينقح أكاذيبه فيما يبدو لتصبح في قالب دبلوماسي فني - ومن حسن طالع إريتريا أن العالم يرى من خلال هذه الأكاذيب التي تنشر عبثا للتغطية على سياسات الضم والتوسع التي تتبعها حكومة إثيوبيا وانتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإريتريين، والإثيوبيين الذين هم من أصل إريتري - تلك الانتهاكات التي أدانها المجتمع العالمي بالفعل وبصوت مسموع.

والممثل الإثيوبي يتهم حكومة إريتريا باستخدام ألغام برية مضادة للأفراد بطريقة غير مسؤولة وغير تمييزية. وليس هناك ما هو أبعد من ذلك عن الحقيقة. فعلى العكس من ذلك، إن حكومة إثيوبيا هي التي ينبغي أن تتهم بهذه المسألة، وهناك تقارير من أطراف أخرى تشهد على ذلك. وكان من الممكن إبطال هذه التهمة التي لا أساس لها بوصفها علامة على انعدام المسؤولية في هذه الدبلوماسية المفلسة لولا ما لهذه المسألة من خطورة.

كذلك اتهم الممثل الإثيوبي إريتريا بارتكاب عدوان. وقد أبطل هذا الاتهام بسهولة تامة في هذه الدورة للجمعية العامة كما أبطل في محافل أخرى. ومع ذلك أرجو أن تسمحوا لي بالإشارة إلى قرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د - ٢٩) المتخذ في عام ١٩٧٤ كي يمكن تأكيد هوية المعتدي الحقيقي في هذا الصراع. فالمادة ٣ من مرفق القرار تعرف العدوان، في جملة أمور، بأنه:

"قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو إقليم دولة أخرى أو الهجوم عليه...؛

"قيام القوات المسلحة لدولة ما بقذف إقليم دولة أخرى بالقنابل...؛

"ضرب حصار على موانئ دولة ما".

وشهدت أطراف أخرى بأن إثيوبيا هي التي عبرت الحدود إلى الأراضي الإريترية في تموز/يوليه ١٩٩٧، ومرة أخرى في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، بعد أن أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي الحرب في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وكانت إثيوبيا هي التي أعلنت على العالم أنها حاصرت الساحل الإريتري. وكانت إثيوبيا هي التي قذفت مطار أسمرة الدولي بالقنابل. وإثيوبيا هي التي لا تزال تهدد بالعودة إلى استعمال القوة. تلك حقائق لا يمكن أن يحجبها أي قدر من الذرائع الدبلوماسية والكذب.

واسمحوا لي أن استشهد بمثال واحد من تقارير أطراف أخرى عن هذه المسألة. ففي مقال صدر مؤخرا في العدد ٧ من المجلد العاشر من مجلة القتال والبقاء Combat and Survival، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ذكر كاتبه بول هاريس ما يلي:

"إن الصراع الحدودي الدموي بين هذين البلدين الجارين في القرن الأفريقي بدأ في ٦ أيار/مايو من هذا العام. فقد سافر ثلاثة ضباط برتبة مقدم من قوة الدفاع الإريترية إلى منطقة بادمي الحدودية للتحقيق في التقارير التي أفادت عن تحرك رجال الإدارة والشرطة الإثيوبيين إلى داخل أراض متنازع عليها بين البلدين. فوجدوا هنالك ميليشيات إثيوبية ألقت القبض عليهم وقتلتهم رميا بالرصاص.

"وبعد قرابة أسبوعين من المناوشات الخفيفة، اندلعت الحرب الشاملة. وفي ٥ حزيران/ يونيه، هاجمت ثلاث نفاثات إثيوبية من طراز ميغ - ٢٣ مطار أسمرة في الساعة ١٤/١٣. وبعدها بخمسين دقيقة، قذفت النفاثات الإريترية القاعدة العسكرية لطائرات ميغ في إثيوبيا بالقنابل في منطقة ميكيلي.

"وبغير علم القوات الجوية الإريترية، كان الإثيوبيون قد جلبوا أعدادا كبيرة من المدنيين إلى المطار العسكري للترحيب بعودة طياريهم 'الأبطال'. ولقي نحو ٤٠ مدنيا حتفهم في الهجوم الجوي. وفي اليوم التالي هاجم الإثيوبيون أسمرة من جديد بثلاث طائرات من طراز ميغ - ٢٣، ولكن نيران المدافع المضادة للطائرات أصابت أهدافها وأسقطت طائرتين من الطائرات المهاجمة.

"وفي غضون ٢٤ ساعة اندلعت الحرب الشاملة على الحدود. وفي اليوم التالي هاجم الإثيوبيون على مسافة مئات الأميال إلى الشرق بقوات، اندفعت نحو ميناء عصب الإريتري على البحر الأحمر. ورغم ما قيل عن غارات حدودية يبدو أن الأرجح هو أن الإثيوبيين قرروا محاولة تأمين ميناء على البحر الأحمر تمس حاجتهم إليه. وفي هذه الحادثة ارتد الجيش النظامي الإثيوبي وميليشيات جبهة التحرير الشعبية التيجرية على أعقابهم على الجبهات الثلاث جميعها."

لا يمكن أن يكون الأمر أوضح من ذلك، ولذلك يود وفد إريتريا لا أن يرفض هذه الكذبة فحسب بل أيضا أن يدعو جميع أعضاء اللجنة إلى التيقّن من أي جانب من الحدود يزرع بالألغام وأي حكومة ترتكب العدوان فعلا بعبورها الحدود الدولية. وهنا أيضا أطلب من الممثل الإثيوبي أن يقدم دعوة مماثلة إذا كان مقتنعا من صدق بياناته. وهناك مثل أمهري مأثور يقول "ضربني وبكى وسبقني واشتكى". وهذا المثل يصدق على إثيوبيا.

السيد سابل (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): لقد أمضيت مع السفير ماجد عبد العزيز ساعات طويلة نحاول فيها - وإن لم يحالفنا النجاح دائما - تحسين الحالة في الشرق الأوسط. وإن كنا لا نصل إلى اتفاق دائما فإنني من كبار المعجبين بقدرته وروحه الطيبة. وآمل أن نتمكن من مواصلة ذلك.

أنا موقن من أن كلماته تعبِّر عن الحاجة إلى وجود السلام بين الدول في المنطقة، وهذا من شأنه أن يمكنها من التفاوض على القضايا التي نتكلم عنها - لأن هذه القضايا ينبغي أن تتفاوض الدول بشأنها في جو ودي. وكما حذا الأردن والفلسطينيون حذو القيادة المصرية وتوصلوا إلى اتفاقات عن طريق التفاوض، يحدوني وطيد الأمل أن نتمكن من التفاوض حول القضايا الصعبة والخطيرة جدا التي أشار إليها السفير المصري. ينبغي التفاوض على هذه القضايا لكن الفكرة التي نوضحها هنا هي أنه ينبغي التفاوض عليها بين دول يعترف بعضها بالبعض الآخر وتقيم علاقات ودية فيما بينها.

وبالإشارة إلى متكلم آخر، أود أن أقول إنني أصغيت باهتمام وبشيء من عدم التصديق إلى نداءات العراق إلى "نزع السلاح العام الكامل". وأصغيت بصفة خاصة إلى النداءات والتوصات عن الكيفية التي ينبغي أن يكون عليها سلوك اسرائيل. وآمل أن يتفهم المندوبون، بمن فيهم زميلي المصري، لماذا تتعامل اسرائيل في مجال تحديد الأسلحة، مع التوصيات العراقية عن الكيفية التي ينبغي أن يكون عليها سلوكنا، بنفس الطريقة التي يتبعها حيوان القنفذ عندما يمارس الجنس، أي بحذر شديد جدا.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): نظرا لتأخر الوقت سأتوخى الإيجاز الشديد. في الجلسة السابقة لهذه اللجنة يوم الجمعة الماضي تكلّم ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستفاضة في بيانه العام عن مسألة السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية. وعلى الرغم من أننا نتفهم أساسا شواغله، نظرا للأهمية

الحيوية التي نعلقها على المسألة، نرى أن بيانه مضلل ولا يطابق الحقيقة نوعا ما. لذلك يود وفدي، لعلم هذه اللجنة، أن يدلي بالنقاط التالية.

أولا، نشعر بخيبة أمل كبيرة إذ نلاحظ أن بيان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم يتناول على النحو الواجب واحدة من أكثر المسائل إلحاحا في شبه الجزيرة الكورية ألا وهي مسألة نزع السلاح في ميدان أسلحة الدمار الشامل. ولئن كانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أكدت على الحاجة إلى إزالة تركيبة المواجهة التي سادت أثناء فترة الحرب الباردة والحاجة إلى إقامة سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية، فإنها لم تصغ لنداء المجتمع الدولي بجعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. وإذا كانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تريد حقا أن نعمل معا من أجل إحلال السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية، فينبغي أن تتخذ إجراءات محددة لإزالة المخاوف التي تخيّم على المنطقة من جراء أسلحة الدمار الشامل. وينبغي أن تنضم إلى الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز النظام العالمي لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وذلك بأن تتعاون تعاونا كاملا في التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات، والانضمام على وجه السرعة لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يذكر مرة أخرى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يقع عليها التزام قانوني كامل بوصفها طرفا في معاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على الرغم من كل المزاعم التي طرحتها في البيان الذي أدلت به يوم الخميس الماضي. والمجتمع الدولي أعاد التأكيد على هذا في عدة مناسبات - ولست بحاجة إلى تلاوة قائمة القرارات والبيانات الطويلة ذات الصلة. وأعتقد أن إحدى أهم الوثائق في هذا الصدد تتمثل في البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، S/PRST/1994/64، الذي اعتمده المجلس بعد توقيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الإطار المتفق عليه، والذي ورد في فقرته الخامسة، ما يلي:

"ويحيط مجلس الأمن علما بقرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، المعلن عنه ضمن الإطار المتفق عليه، أن تبقى طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية".

ثم يشير إلى الإجراءات التي من المفترض أن تتخذ كوريا الشمالية.

كما اعتمد المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارات ذات صلة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، و ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ - على سبيل المثال لا الحصر. وأود أن أختتم هذه النقطة بالقول إن أي حجة ضد هذه الهدنة لن تكون مقبولة لهذا الوفد ولا للمجتمع الدولي.

ثانيا، بالنسبة لمسألة توحيد الكوريتين التي أشار إليها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في بيانه يوم الجمعة الماضي، يشاطر وفدي الاعتقاد بأن التوحيد أحد أهم أهداف الكوريين جميعا وأن الانقسام والمواجهة ينبغي منع إدامتهما. بيد أن نقطة الخلاف فيما بيننا تنحصر في كيفية تحقيق هدف التوحيد الذي نتوق إليه منذ زمن بعيد. وللأسف أن الشمال يزعم أنه يؤيد التوحيد على أساس صيغته الأحادية الجانب للتوحيد، في حين يرفض الحوار وتبادلات الآراء الجادة الرامية إلى تحقيق مصالحة حقيقية مع الجنوب. وهذا النهج هو من قبيل وضع العربة قبل الحصان. كيف يمكن لكيانين سارا مدة نصف قرن تقريبا في مسارين مختلفين تماما أن يلتقيا ويتوحدا بين عشية وضحاها، دون أن تسبق ذلك عملية مصالحة؟ إن هذه العملية هي جوهر أي تقدم ملموس صوب التوحيد في نهاية المطاف.

والحقيقة المؤلمة أن الشعور بعدم الثقة ما زال قائما في العلاقات بين الكوريتين، حتى أن الجهود المتسمة بالتصميم المبذولة لتعزيز التعايش السلمي بوصفه ترتيبا مؤقتا إلى حين إعادة التوحيد تعترضها عقبات مردها الافتقار إلى الإرادة السياسية الحقيقية.

والحقيقة أنه لا يمكن أن تكون هناك قفزة جبارة نحو إعادة توحيد دول مجزأة بصورة سلمية. فإعادة التوحيد تحصل تدريجيا بدلا من أن تحصل بصورة مفاجئة، وهي تأتي عن طريق اتخاذ إجراءات ملموسة

تقوم على نُهج عملية وواقعية - وليس عن طريق كلمات على سبيل الدعاية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أرجو من ممثل جمهورية كوريا أن يتكرم ويوجز بيانه.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): لم يبق من بياني سوى بضع فقرات، وسأبذل جهدي لتلبية طلبكم سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أذكّر ممثل جمهورية كوريا بأن نظام الجمعية العامة يقصر حق الرد على ١٠ دقائق في الرد الأول وعلى خمس دقائق في الرد الثاني. وأكون ممتنا لو أخذ هذا الأمر في عين الاعتبار.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على تساهلكم معي.

إن الدولتين الكوريتين دخلتا فعلا عام ١٩٩٢ في اتفاق ملزم يتعلق بالمصالحة والتعاون وعدم الاعتداء بين الكوريتين، ومثل خريطة مفصلة تفضي إلى المصالحة الوطنية وإعادة التوحيد. والأهم من ذلك والمطلوب على نحو عاجل الآن هو التنفيذ المخلص لذلك الصك الأساسي عن طريق حوار وتعاون مفيدين، مما يرسي أساسا صلبا لإعادة التوحيد النهائي.

أخيرا، وفيما يتعلق بمسألة بناء آلية لإحلال سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية، يعتقد وفد بلادي أن العملية الجارية المتمثلة في إجراء محادثات رباعية الأطراف ستوفر على نحو فعّال سبيلا براغماتيا يفضي إلى إنشاء نظام جديد للسلام من شأنه أن يحل محل نظام الهدنة الحالي.

وكالحال بالنسبة للحوار بين الجنوب والشمال، تعلّق حكومتي أهمية كبرى على عملية المحادثات الرباعية الأطراف، والمقصود بها أيضا أن تكون مكملة على نحو مشترك لإحلال سلام واستقرار دائمين في شبه الجزيرة الكورية. وفي هذا الصدد، تعتبر حكومتي أن عقد الجولة الثالثة من المحادثات الرباعية الأطراف في جنيف هذا الأسبوع هو مناسبة هامة جدا. ويحدونا وطيد الأمل في أن تتمكن هذه المحادثات من إحراز تقدم كبير.

في الختام، يود وفد بلادي أن يؤكد مجددا التزام حكومتي على نحو نشط بمواصلة السياسة التي نتبعها ألا وهي "سياسة الإشراق"، بغية تحسين العلاقات بين الكوريتين عن طريق الحوار والتعاون.

السيد نيغا (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): استمعنا توا إلى بيان أدلى به ممثلي إريتريا، ينبغي ألا يكون مفاجأة لأي إنسان مطلع على تصرف حكومة إريتريا وأعمالها، لأن سياسة حكومة إريتريا تتمثل باستمرار في محاولة إرباك المجتمع الدولي وخدعه.

لقد ذكرنا في البيان الذي أدلينا به هذا الصباح نقطتين محددتين وثابتتين بالنسبة لإريتريا، على الرغم من أن القائمة كان ينبغي أن تكون أطول من ذلك. وكانت إحدى النقطتين أن الاعتداء الإريتري على إثيوبيا بتاريخ ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨ يمثل تحديا خطيرا للسلام والاستقرار في القرن الأفريقي.

والنقطة الثانية هي أننا قلنا إن النظام الإريتري يقوم على نحو مستفيض وعشوائي باستعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد، مستهدفا المدنيين في هذه الحرب العدوانية ضد إثيوبيا. وأشرنا كذلك إلى أن هذا العمل الذي تقوم به الحكومة الإريترية يمثل انتهاكا صارخا لقواعد القانون الإنساني الدولي، ويقوض الجهود الإقليمية والدولية المبذولة من أجل حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد والقضاء عليها.

ومع ذلك، ومثلما قلت سابقا، فإن القائمة التي تتضمن الأعمال غير القانونية وغير المسؤولة التي ترتكبها حكومة إريتريا هي قائمة طويلة، لذلك سأذكر عملا واحدا آخر فقط. إن حكومة إريتريا، في حربها العدوانية ضد إثيوبيا، شنّت بتاريخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ في وضح النهار هجوما جويا على مدرسة ابتدائية مستعملة قنابل عنقودية وقنابل حارقة، ذهب ضحيتها ٥٥ تلميذا بريئا قتلوا بلا رحمة، وجُرح ١٤٦ آخرين. ولدينا دليل ملموس على هذه الحقائق التي غطتها وسائط الإعلام الدولية. وممثل إريتريا هنا في هذه اللجنة لا يسعه أن يخفي هذه الحقيقة.

كيف جاء رد إريتريا على هذا العمل البربري؟ لقد صدرت بيانات في أسمرة، على أعلى مستوى سياسي، لتبرير هذه الجريمة المتعمدة في حق تلاميذ أبرياء. ولقد قالوا إن الحرب لا قواعد لها، بيد أن هذه اللجنة تقول إن للحرب قواعد. فنحن نسعى جميعا إلى إزالة أسباب الحروب وأشكالها. وإثيوبيا كانت وستظل جزءا من هذا المسعى الدولي رغم أننا نصطدم بهذا التحدي من جارتنا.

وعلى الرغم من إنكار ممثل إثيوبيا، والاتهامات المضادة التي لا أساس لها والمحاولات الشاذة لإظهار إثيوبيا، وهي ضحية لعدوانهم، وكأنها المعتدية، فإن عدوان إريتريا على إثيوبيا وأعمالها وتصرفاتها غير المسؤولة ليست خافية على أحد، ناهيك عن هذه الهيئة - وهي إحدى اللجان الرئيسية للجمعية العامة المسؤولة عن الأمن الدولي وشؤون نزع السلاح.

إن العالم بأسره يعرف هذه الحقائق. والسلطات الإريترية نفسها تعرفها على الرغم من محاولاتها المتكررة لإرباك المجتمع الدولي وخدعه. وثمة عدد من المبادرات والمقترحات الرئيسية التي تقدم بها أصدقاء للطرفين، فضلا عن منظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الأمن بشأن الأزمة بين البلدين.

أولا، اقتراح تقدم به ميسران من الولايات المتحدة ورواندا يطلب إلى إريتريا، في جملة أمور، أن تنسحب من إقليم بادمي الإثيوبي وضواحيه. وتلك الوثيقة التي بحوزتي هنا صدرت بوصفها وثيقة رسمية لمجلس الأمن بتاريخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ تحت الرمز S/1998/496. وإنني متأكد من أن جميع الممثلين على علم بها.

ثانيا، اتخذ الاجتماع الرابع والثلاثون لجمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية قرارا يؤيد الاقتراح الآنف الذكر الذي تقدم به الميسران من الولايات المتحدة ورواندا وأهاب مرة أخرى بإريتريا وإثيوبيا أن تقبلا الاقتراح وتنفذاه. وقد قبلت إثيوبيا ذلك الاقتراح وكانت على استعداد لتنفيذه. ورفضت إريتريا مبادرة الميسرين وقرار منظمة الوحدة الأفريقية على حد سواء.

ثالثا، اتخذ مجلس الأمن القرار ١١٧٧ (١٩٩٨)، الذي يؤيد بشدة قرار منظمة الوحدة الأفريقية. وللمرة الثانية، لجأت إريتريا إلى المراوغة.

وأخيرا جدا، توصلت اللجنة الوزارية التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية والتي تتولى أمر الأزمة بين إثيوبيا وإريتريا إلى خلاصتين هامتين أملنا في أن تضعا حدا لهذه الحالة الغريبة برمتها. والخلاصة الأولى هي كما يلي: "كانت إثيوبيا تدير مدينة بادمي وتخومها قبل ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨". ومدينة بادمي لا تزال تحت الاحتلال الإريتري نتيجة لعدوانها، وهو ما نفاه ممثلها قبل لحظات. والخلاصة الثانية كانت أن "ما حدث في بادمي في الفترة من ٦ إلى ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨ يشكل عنصرا أساسيا في الأزمة" بين البلدين. والعنصر الأساسي في الأزمة كان العدوان الذي شنته إريتريا على إثيوبيا. ومع ذلك، فإن ممثل إريتريا، اليوم هنا، وأمامنا جميعا، نوه مرة أخرى بعملية تحقق لا وجود له قام به طرف ثالث، ونحن لا نعلم أصل الطرف الثالث ذاك.

أرى أنكم سيدي، تتطلعون إلى ساعتكم. ولذا سأنهي كلامي سريعا جدا. هناك أدلة ملموسة وحقائق تشهد بما لا يدع مجالا للشك بأن إريتريا هي الطرف المعتدي. وما من شك في ذلك. فليعترفوا بذلك. فلينسحبوا وحينئذ ستُحل هذه المسألة. هذا هو ما قلناه، وهذا هو ما سنقوله وهذا هو ما يقوله لهم المجتمع الدولي. ونحن لا نريد صرف الانتباه بتوجيه اتهامات لا أساس لها.

السيد العنبكي (العراق): لا أريد أن أدخل في جدال مع ممثل كيان مبني أصلا على الإرهاب والتوسع، كما جاء في بعض كلمات الوفود للتو. وأؤكد مرة أخرى ما قلته في بياني بعد ظهر هذا اليوم أمام هذه اللجنة الموقرة. إن ما قاله هذا الممثل محض هراء وكلام فارغ وباطل ومفضوح هدفه التغطية على موقفه تجاه قضايا نزع السلاح بصورة عامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في ممارسة حق الرد للمرة الثانية. وأود أن أذكّرهم بأن يقصروا بياناتهم على خمس دقائق، وفقا للقواعد.

السيد ري جانغ غون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أسجل أن وفدي يحتفظ بحقه في الرد في موعد آخر.

السيد تكلا (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشير إلى ثلاث أو أربع حقائق فقط.

فيما يتعلق بمسألة الهجوم الجوي على مطار أسمرة الدولي، إن رئيس وزراء ممثل إثيوبيا هو الذي أقر بنفسه، في حوار أجرته معه إذاعة إثيوبيا في تموز/يوليه ونقلته هيئة الإذاعة البريطانية اليوم التالي، بأنهم قاموا بالهجوم أولا كضربة إجهاضية.

إن الاتهام يوجه إلينا بأننا نريد أن نربك الناس ونخلط الأمور عليهم. وإذا دعونا طرفا مراقبا ثالثا للتحقق في الميدان، ورفض الإثيوبيون ذلك، فيمكن للأعضاء أن يستنتجوا مَن الذي يعيق التحقق.

أما بالنسبة إلى الهجوم على مطار مكلي، رغم تشويهات الحقائق التي يقوم بها ممثل إثيوبيا، فإن الشعب الإريتري أعرب علنا عن الأسف بشأن الإصابات بين المدنيين وتقدم بالتعازي إلى الأسر المكلومة، دون تحمل المسؤولية عن ذلك.

إن هذا الأمر لا يزال قيد نظر منظمة الوحدة الأفريقية وهذا أمر يعلمه الجميع - أو على الأقل يعلمه جميع الممثلين الأفريقيين الموجودين هنا. وكان من المقرر أن تقدم بعثة منظمة الوحدة الأفريقية توصياتها في هذا الشهر، وقد تأجل ذلك إلى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. وإذا كانت منظمة الوحدة الأفريقية قد أصدرت قرارها في هذا الأمر، فكيف يمكن أن يظل الأمر قيد نظرها؟

ومهما قال الممثل الإثيوبي، فنحن لم نعبر حدودا دولية. ونحن لم نغز إثيوبيا. ولا يزال يتعين عليهم أن يقدموا خريطة أو أن يوضحوا أي أرض غزوناها واحتللناها. أما نحن فقد قدمنا جميع الخرائط اللازمة للإثبات.

السيد نغا (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): إن المسألة ليست مسألة خرائط. العدوان لا يتم على خريطة. وقد استرعى ممثل إريتريا انتباهنا إلى قرار الجمعية العامة المتعلق بتعريف العدوان. والقرار لا يشير إلى أية خريطة. وعلى كل حال، فإن الخرائط ستأتي لاحقا بالطبع، بعد انتهاء العدوان الإريتري - بعد أن ينسحبوا من أراضي إثيوبيا.

وقد أثار ممثل إريتريا عددا من النقاط هنا. وأنا سعيد لأنه أدلى بتلك البيانات. فقد قال إن الشعب الإريتري قد أعرب عن الأسف. نعم، نحن نتوقع أن يعرب الشعب الإريتري عن الأسف لما فعلته حكومته. إلا أن حكومته لم تعرب عن أي أسف. وقد قالوا، على أعلى مستوى سياسي، إن الحرب لا تعرف القواعد. وانتهى كلامهم عند ذلك. هل ذلك هو إعراب الحكومة عن الأسف؟

وسمعنا مرة أخرى أن منظمة الوحدة الأفريقية تبقي المسألة قيد نظرها. وهذا هو ما قلته بالتحديد. منظمة الوحدة الأفريقية تنظر في المسألة؛ وقد اتخذت منظمة الوحدة الأفريقية قرارا على أعلى مستوى، صدر بوصفه وثيقة مجلس الأمن S/1998/494. ولا أريد أن أهدر وقت اللجنة بقراءة ذلك القرار، إلا أنه واضح جدا، كما ذكرت. فموقف منظمة الوحدة الأفريقية واضح إزاء هذا الأمر.

وفيما يتعلق بالتحقق الذي يقوم به طرف ثالث، نحن مدعوون وهذا الممثل مدعو لقبول العرض السخي المتمثل في تحقق يجريه طرف ثالث. لقد سبق لطرف ثالث أن تحقق من أن إريتريا دخلت أراضي إثيوبيا. واستشهدت بتلك الوثيقة. وهل هناك طرف ثالث آخر؟ وهل أساتذة جامعات معينة هم الطرف الآخر؟ إن لدينا طرفا ثالثا مستقلا يتمثل في منظمة الوحدة الأفريقية.

وبالتالي، أظن أن الأمور واضحة جدا هنا فيما يتعلق بمَن هو المعتدي ومَن هو المعتدى عليه، ومَن يمتلك الحقيقة ومَن لا يمتلكها.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.